الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة :

* بلهواري جمعية

تحت إشراف الأستاذ :

* بلهادف رحمة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	تدلاوتي يامنة	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مقررا	بلهادف رحمة	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مناقشا	بن زازة منصورية	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم

السنة الجامعة : 2018 / 2019

:

الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

" و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت و اليه أنيب"

صدق الله العظيم

الاية 88 من سورة هود

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين نبينا محمد الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون ، و لا تحصي نعماه العادون ، و لا يؤدي حقه المجتهدون .

أتقدم بالشكر و الحمد اولا و أخيرا لله تعالى العلي القدير على توفيقه لإتمام هذه المذكرة ، فهو عز وجل اخق بالشكر و الثناء ، فالحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع ، فان اخطات فمن نفسي و إن أحسنت فمن الله وحده ، و ما توفيقي إلا من الله تعالى .

و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة بلهادف رحمه على تفضلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة ، و على صبرها و عملها ، اسأل الله تعالى أن يديم عليها موفور الصحة و العافية و أن يجزيها عني خير جزاء انه سميع مجيب الدعاء .

كما اتقد بالشكر و العرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة و الحكم عليها ، فجزأهم الله خير جزاء .

كما اشكر كل من تعاون معي و قدم لي يد المساعدة في توفير البيانات و المعلومات اخص بالذكر كل موظفي مديرية التمويل الفلاحي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و على رأسهم السيد ، موظفي وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، خاصة موظفي المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

إهداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى بهجة القلب و النجمة التي تلمع في ليل همي ... الملاك الساهر التي تحتو علي بابقاس العبير و يقف على باب فردوسي..... التي علمتني أن فلسفة الدنيا تبنى بالتضحيات و الفداء .... نبع الحنان و المحبة و العطاء و التفاني ... إلى من كان دعائها سر نجاحي و بلسم جراحي ... " أمي الحنونة " .

إلى النبراس المعني و سندي الحنون .... الذي رطب أذني بترتيل أبي الغالي الذي عسني ما كنت اجهله و لم تدونه في صفحاتها الكتب .... و بعذب كلماته زاد من طرف اللسان حلاوة .... الشمعة التي تحترق لتنير الطريق .... " أبي الغالي "

إلى من تتجلى بصميم الشيم إلى شموع منقدة تسير ظلمة حياتي ... إلى من عرفت معهما معنى الحياة ... " أخوتي الأعزاء "

إلى من حبهم يجري في عروقي ... و بلهج بذكر أهم الفؤاد ... إخوتي . " فريد ، عبد الحليم أنور ، محمد أمين " حفظهم الله و رعاهم .

الر رفيقة دربي و صديقة عمري و أختي " فضيلة "

إلى كل الأهل و الأقارب .... و من يحمل لقب " بلهواري "

إلى كل الزملاء و الأحباب و الأصدقاء

إلى من يذكره قلبي و لم يذكره قلبي ... لكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

بلهواري جمعية

فهرس المحتويات

دعاء

تشكرات

إهداء

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة.....1

<u>الجانب النظري</u>

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتمويل الفلاحي

تمهيد.....6

المبحث الأول : ماهية التمويل

المطلب الأول : مفهوم التمويل و خصائصه 7

المطلب الثاني : مبادئ و أهمية التمويل 8

المطلب الثالث : أصناف التمويل 10

المبحث الثاني : التمويل الفلاحي

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أهدافه 18

المطلب الثاني : أنواع و تصنيفات التمويل الفلاحي 19

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي 27

المبحث الثالث : مساهمة البنوك في التمويل

المطلب الأول : ماهية التمويل البنكي و وظائفه 28

مطلب الثاني : التمويل الفلاحي في الجزائر 30

المطلب الثالث : سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر 33

الفصل الثاني : تقييم قطاع الفلاحة في الجزائر.

تمهيد

المبحث الأول : واقع قطاع الفلاحة في الجزائر

المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي 38

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الناتج الداخلي الخام.....39

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل 41

المبحث الثاني : الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

المطلب الأول : مفهوم و أهداف المخطط وطني للتنمية الفلاحية 44

المطلب الثاني : الأبعاد الريفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 46

المطلب الثالث : الامتيازات الممنوحة للقطاع الفلاحي في ظل قانون الاستثمار الجديد.....50

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول : ماهية الائتمان الفلاحي 52

المطلب الثاني : شروط نجاح سياسات التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي 54

المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق التنمية 55

<u>الجانب التطبيقي</u>

الفصل الثالث : دراسة حالة قرض فلاحي من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد 59

المبحث الأول : تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول : لمحة حوا بنك الفلاحة و التنمية الريفية 60

المطلب الثاني : مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية 61

المطلب الثالث : اتجاهات بنك الفلاحة و التنمية الريفية 62

المبحث الثاني : آليات تمويل القطاع الفلاحي

المطلب الأول : أهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية 65

المطلب الثاني : مفهوم قرض الرفيق 66

المطلب الثالث : النشاطات الممولة عن طريق قرض الكناك و اونساج 67

المبحث الثالث : دراسة حالة قرض التحدي

المطلب الأول : لمحة عن وكالة عين تادلس و هيكلها التنظيمي 69

اولا : لمحة عن الوكالة 69

ثانيا هيكلها التنظيمي 70

المطلب الثاني : عرض و تحليل أهم القروض الممنوحة من طرف وكالة عين تادلس (872).....73

المطلب الثالث دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي 78

اولا : تقديم قرض التحدي 79

ثانيا : دراسة طلب قرض التحدي 82

خلاصة الفصل 84

خاتمة عامة 86

قائمة المراجع 99

الملخص 103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع التشغيل على القطاعان الاقتصادية في الجزائر (2010-2015)	42
02	أنواع القروض التي منحت من طرف وكالة عين تادلس لتمويل قطا ع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ (بالدينار الجزائري والنسب المئوية(	74
03	النشاطات الممولة عن طريق قرض رفيق المبالغ بالدينار الجزائري والنسب المئوية	75
04	النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي بالمبالغ (الوحدة بالدينار الجزائري ونسبها المئوية)	76
05	يبين النشاطات الممولة عن طريق قرض انساج (الوحدة بالدينار) و نسبتها المئوية	77
06	نشاطات الممولة عن طريق " قرض كناك " بمبالغها (الوحدة بالدينار) و نسبها المئوية .	78

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة عين تادلس	73

مقدمة :

توطئه :

تعد فعالية الجهاز المصرفي و مدى قدرته على تجمع الادخارات و توفير الموارد المالية بمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر مع مختلف مصادر التمويل و ضعف أداء الأسواق المالية أو غيابها تماما و هذا ما يجعل منه محورا أساسيا الحركة التنموية بالجزائر ، فلقد تحمل الجهاز المصرفي في ذلك الوقت مهمة تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى ما يشكل و في إطار تخصص الجهاز المصرفي في ذلك الوقت تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل قطاع الفلاحي إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى و قد عملت الدولة على وضع القواعد الأولية لتمويل بما يضمن توفير الموارد المالية لانجاز برامج التنمية ، إلا أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية كمؤسسة جديدة تتخصص في تمويل هذا القطاع و تضمن توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة ، /الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي ، التمويل البنكي ، القرض الفلاحي ، التمويل الفلاحي .

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

- و ما هي الأسباب المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر

<u>الأسئلة الفرعية :</u>

- إحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ؟
2. ما هي أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقطاع الفلاحي ؟

<u>الفرضيات :</u>

1) أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي

<u>مسببات اختيار الدراسة :</u>

- إزالة الغموض عن كيفية التمويل البنكي للقطاع الفلاحي
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة
- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ، و لا تحقيق هذا إلا بتضافر باحثي القطاعات الأخرى منها القطاع البنكي

أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :
- محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في قطاع الفلاحي .
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي .

أهمية الدراسة :

- تتجلى أهمية الدراسة من خلال عدة اختبارات .
- أهمية التمويل في التنمية بالقطاع الفلاحي .
- المكانة التي تخيلها القطاع الفلاحي .
- المساهمة و الاعتماد على القطاع بشكل كبير في الإصدارات في الجزائر .

حدود الدراسة :

- يتمثل مجال و حدود الدراسة في إطار المعلومات المنغلقة بالتمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2001 غاية سنة 2017 و من حيث المكان كانت الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر .

منهج الدراسة :

- من اجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة تطرأ لأهمية الموضوع الذي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع و الاعتماد على المنهج التطبيقي للدراسة الحالة و ذلك لربط الجانب بالواقع العملي .

صعوبات الدراسة :

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتها خلال إجراء الدراسة منها :

- قلة و عدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي البنكي .
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك و هذا راجع لسرية مهنته .
- من خلال إجراءنا للدراسة التعليمية على مستوى الوكالة لم يسمح بإجراء التربص على حصص متتالية .

هيكل الدراسة :

لضمان الإحاطة التامة بجانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة ، الفصل الأول تناولنا فيه الجانب النظري للدراسة والذي يتضمن ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول يحتوي على ثلاثة مطالب ، تناولنا في كل مطلب مفهوم التمويل وخصائصه ، مبادئ و أهمية التمويل إضافة إلى أنواع التمويل وتصنيفاته .

كما تطرقنا في مبحثنا ثاني كذلك إلى ثلاثة مطالب ، تناولنا في كل مطلب ما يلي المطلب الأول مفهوم التمويل الفلاحي و أنواعه ، المطلب الثاني أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي أما المطلب ثالث فتناولنا فيه شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي، أما في المبحث ثالث فتضمن ثلاثة مطالب وكل مطلب يحتوي على ما يلي مساهمة البنوك في التمويل البنكي الفلاحي ووظائفه ، التمويل الفلاحي في الجزائر ومصادره إضافة إلى سياسات التمويل الفلاحي بالجزائر

أما الفصل الثاني فلقد تطرقنا فيه كذلك إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، تناولنا في كل مطلب ما يلي واقع القطاع الفلاحي بالجزائر ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي ، في ناتج داخلي خام ، ومساهمته في التشغيل أما المبحث ثاني تناولنا في كل مطلب منه مفهوم وأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واهم البرامج و التي جاء بها من خلال التجديد الريفي والتجديد الفلاحي واخيرا تطرقنا فيه إلى أهم تسهيلات والامتيازات الممنوحة للقطاع الفلاحي في ايطار قانون الاستثمار الجديد ، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر أما المطلب الأول تضمن ماهية وطبيعة الائتمان الفلاحي أما المطلب ثاني يضم شروط نجاح

سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي أما المطلب ثالث فتضمن دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية في الجزائر .

ينتهي بحثنا بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج و التوصيات .

تمهيد :

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع ، و عليه فهذا العامل من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان ، لان مواكبة التطورات و التحولات الاقتصادية و التكنولوجية ليست بالآمر الحين ، لهذا يفكر كل مسير الطريقة و الكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل يكون بمصادر ذاتية أو خارجية .

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويلا ذاتيا أو تمويلا خارجيا عن طريق القروض البنكية مثلا ، و هذا من اجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية و التي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات و هذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات و إجراءات من اجل توسيع هذا القطاع و المحافظة على موارده الطبيعية ، و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني أما ما تطرقنا إليه في هذا الفصل هو الإطار النظري للتمويل بصفة عامة ثم تخصصنا في التمويل الفلاحي كما جاء في المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية التمويل .

المبحث الثاني : التمويل الفلاحي .

المبحث الثالث : مساهمة البنوك في التمويل البنكي الفلاحي .

المبحث الأول : ماهية التمويل

يعتبر التمويل من الضروريات اللازمة لأي قطاع حيث يعد من الركائز المهمة لقيام المؤسسة و يعتبر التمويل من العناصر التي يجب أي مؤسسة وضع خطة إستراتيجية له ، لان كيفية الحصول عيه ليحقق لنا اكبر العوائد بأقل التكاليف ليس بالأمر السهل .

المطلب الأول : مفهوم التمويل و خصائصه .

اولا : مفهوم التمويل

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لأخر :

- " هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة و الأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة ".[1]
- " هو الإمداد بالأموال في أوقات لحاجة " [2]
- " هو إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ضرورية لتعيين مدريين و عمال و شراء خدمات و آلات و تجهيز الموقع للإنتاج و هو ما يسم في لغة التمويل بالاستثمار في أصول كالمخزون و الآلات و الأراضي و المباني و غيراها من الأصول المختلفة و يقابل ذلك توفير الأموال اللازمة من مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات . " [3]
- يعرف التمويل " بأنه احد مجالات المعرفة و هو يتكون من مجموعة من الحقائق و الأسس العلمية و النظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة و حسن استخدامها من جانب الأفراد و منشات الأعمال الحكومات " [4]
- " التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمار له و تكوين رأسمال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك " [5].

[1] - الياس عقال ، تمويل المؤسسات المصعدة في إطار الوكالة الهيئة لدعم تشغيل الشباب ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2008 – 2019، ص 17 .
[2] - طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2010 ، ص 21 .
[3] - حسين عطا غنيم ، دراسات في التمويل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2005 ص 2 .
[4] - عبد الرحمان دعاله ، عبد الفتاح السيد سعد النعماني ، لتمويل الإداري ، دار المريخ ، السعودية ، الجزء الثاني ، 1993 ، ص 20 .
[5] - هيثم صاحب عجام ، علي محمد سعود ، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 23 .

ثانيا : خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي : [1]

1) **الاستحقاق :** و يعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها لفترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى .
2) الحق على الدخل : ينبغي أن مصادر التمويل له حق الأول بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة .
3) **حق على الموجودات :** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجا إلى استخدام الموجودات الثابتة و هذا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها قبل التسليم اي التزامات أخرى .
4) **الملائمة :** هو يعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت و الكمية و الشروط و الفوائد .

المطلب الثاني : مبادئ و أهمية التمويل .

اولا : مبادئ التمويل

من خلال معرفتنا لتمويل نجد أن لديه عدة مبادئ من بينها :

1) **ضرورة الموازنة بين المخاطر و الفوائد :** أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمار و بين سداد الالتزامات من اجل عدم الوقوع في المخاطر . [2]
2) **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود :** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول علية الآن على قيمته من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم و لذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا . [3]

[1] - هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، 200 ، ص 77 – 78 .
[2] - عبد الرحمان عالة بيله ، عبد الفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق ، ص 30 .
[3] - جمال الدين مرسي ، احمد عبد الله اللحلح ، الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 40 .

3) **كفاءة الأسواق رأس المال :** بها أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من اجل الأسواق الحالية و السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول و السندات في لحظة أن المعلومات المتاحة لدى الجهة .[1]

ثانيا : أهمية التمويل

- تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة و المرغوب فيها من طرف المؤسسة و هذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية :[2]

مرحلة تمويل الاستثمار:

تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم اتفاقه من اجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني و الآلات و المعدات و غيرها من السلع المعمرة إضافة إلى تكوين رأسمال عامل و المتمثل في مواد الغيار و المواد الأخرى الموجودة في المخازن .

مرحلة تمويل الإنتاج :

و تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بشغل الطاقة الإنتاجية و يتم في هذه المرحلة خلط و مزج لعناصر الإنتاج المختلفة حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاج هذه المرحلة من قوى عاملة و هذا بهدف إنتاج سلع و خدمات .

مرحلة تمويل التسويق (البيع) :

تبدأ في اغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة و إعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع و نقلها و تخزينها ثم توزيعها و لا تتم هذه المراحل إلا بعد نحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية ، كما أن في بعض الأحيان تتم عملية البيع قبل نهاية عملية الإنتاج و هذا بهدف الحصول الوحيدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج .

[1] - جمال الدين مرسي ، احمد عبد الله اللحلح ، مرجع سابق ص 48 .
[2] - الياس عقال ، رجع سابق ، ص 37 – ص 38 .

المطلب الثالث : أصناف التمويل .

إن عملية إمداد المؤسسات تعد جد مهمة لتوفير احتياجاتها و إشباع جميع رغباتها و سد حاجياتها من السيولة حيث تتنوع و تتعدد مصادر التمويل المساحة لهذه المؤسسات و يكون هذا الاختبار وفقا للطرق المثلى للتمويل و في هذا المطلب سوف نقوم بتوضيح كل مصدر على حدى .

1) تصنيف التمويل حسب المصدر:

من خلال هذا التصنيف نلاحظ انه يوجد تمويل داخلي و خارجي

اولا : التمويل الداخلي (ذاتي) :

هي مصادر تمويل ذاتية أي نعتمد على مواردها الذاتي من الذاتية من الاحتياطات و الأرباح المتراكمة و على ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة و كذا على الموارد المتاحة .[1]

أ. **أهمية التمويل الداخلي :** يعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة لكن من الصعب أن تعتمد المؤسسة بصفة كاملة على التمويل الداخلي لتمويل استثماراتها فعادة ما تتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد فتظهر ضرورة اللجوء إلى مصادر خارجية عند عدم كفايتها و قد أكدت الدراسات أن نسبة التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل تتراوح بين 70 % و 80 % في دول عربية كبيرة ففي فرنسا للربح يغطي 5 % إجمالي التمويل بينها في الدول الأخرى تصل النسبة إلى 10 % .

ب. **مزايا وعيوب التمويل الداخلي (الذاتي) :** و تتمثل فيما يلي :[2]

المزايا :

- تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى .

[1] - مصطفى رشدي شيخه ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع و افاق ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالجزائر ، الجزائر ، 2004 / 2005 ، ص 22 .

[2] - مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2012 ، ص ص ، 176 – 179 .

- استخدام الأرباح المخففة في التمويل يسخط الانتقالية النسبة و حرية الحركة .
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي فهي أموال معفية من الضرائب .
- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدر كبير على زيادة حق الملكية .

فيمكن من رفع مقدار الاستثمارات :

- الانتقالية نجاة البنوك و المؤسسات المالية .
- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمارات .
- يحقق الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة و تفادي المخاطر المالية على الضائقة المالية .
- لا يصعب زيادة في أسهم الشركة و بالتالي تتفادى زيادة الاصواب في مجلس الإدارة .
- يعطي للمؤسسة حديث اكبر في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات .

العيوب :[1]

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم .
- عند الاعتماد الكلي على هذه المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية .
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي المواد .

ثانيا : التمويل الخارجي

يكون مصدره من خارج المؤسسة لان استخدام التقنية استعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية أمرا ضروريا و ذلك من اجل النهوض بقطاع الإنتاجية و الخدماتية

و زيادة الكفاءة الإنتاجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و لهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية .[2]

2) تصنيف التمويل حسب الغرض

[1] - المرجع نفسه ، ص 179 .
[2] - هيثم صاحب عجام ، علي محمد سعود ، مرجع سابق ، ص 40 .

يظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال و التمويل الموجه للاستثمار و نلاحظ فيما يلي :

اولا : تمويل الاستغلال

هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عمليات الإنتاج و من أمثلها التمويل و التخزين ، الإنتاج ، التوزيع .... الخ .

ثانيا : تمويل الاستثمار :

يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع [1] .

و في هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة و ي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية أما في الحلة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فان حجم رأس المال الخاص لن يتغير . [2]

و يتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما : [3]

1. **مرحلة الإنتاج :** و في هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام و الوقود و دفع الأجر و المرتبات للموظفين و المنتجين إضافة إلى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية و هذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم .
2. **مرحلة التسويق :** تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة و إعداد السلعة للتسويق (تعبئتها ، نقلها ، تخزينها ، توزيعها) و هذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية) .

3) تصنيف التمويل حسب المدة :

[1] -رابح خوني ، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 99 ، ص 100 .
[2] - هيثم صاحب عجام ، على محمد سعود ، مرجع سابق ، ص 24 .
[3] - المرجع نفسه ، ص 24 .

تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام تمويل قصير الأجل و تمويل متوسط الأجل ، و تمويل طويل الأجل و يتم توضيح كل شكل على حد فيما يلي :

اولا : التمويل قصير الأجل :

1.1 مفهوم التمويل القصير الأجل : هو احد أنواع مصادر التمويل الخارجي و يتمثل التمويل الذي يخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع و يرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة و الربحية .

1.2 **مصادر التمويل القصير الأجل :** ينقسم التمويل القصير الأجل إلى عدة أقسام و هي فيما يلي :

أ. **التمويل التجاري :** (حسابات الدفع) : و يعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع و التي تمثل اكبر مصدر من مصادر الأموال القصيرة الأجل .

و يتمثل في التسهيلات التي يمنحها المورد لتاجر و تنشا بقيم المؤسسة بالشراء الأجل إما الكمبيالات أو على شكل حساب جاري [1]

و يأخذ الائتمان التجاري عدة أشكال و هي كالتالي :

- **الحساب الجاري :** و هو أن يفتح البائع للمشتري حسابا في دفاتره و يسجل فيه ما باعه من بضاعة بالحساب و المبالغ التي يسددها أول بأول و يسمي بالحساب المفتوح .
- **السحب :** و هو المطالبة بدفع ثمن البضاعة يوجهه البائع إلى المشتري و يستعمل بشكل خاص في حالات التصدير و يأخذ الإشكال التالية : [2]

- **سحب بالاطلاع :** وهو يستحق بمجرد رؤية المشتري له عاجلا .
- **سحب لأجل :** و هو يستحق بعد فترة زمنية محددة من رؤية المشتري حيث يكتب المشتري عليه كلمة ويقوم بوضع التاريخ و التوقيع و عندها يصبح اسم السحب مقبولا و يمكن خصمه بالكمبيالة

ثانيا : التمويل متوسط الأجل

[1] - عدنان هاشم السامرائي ،الإدارة المالية ، دار زهران لنشر ، عمان ، الأردن ، 1997 ، ص 264 .
[2] - حسين عطا غنيم ، مرجع سابق ، ص 248 .

يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة و يكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ و يتمثل التمويل متوسط الأجل ب :

1- **القروض المصرفية متوسطة الأجل :** و هي القروض التي تزيد فترتها على السنة و تصل إلى 5 سنوات و عادة يتم تسديد هذا النوع من القروض على شكل أقسام يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها و قد تكون متساوية في شروط عقد الافتراض و قد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل [1] .

2- **التمويل بالاستئجار:** هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المتاجرة و أن تحصل على التمويل في آن واحد و هناك تشابه بين الاستئجار و الاقتراض من نواح عديدة و لكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل [2]

من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية فإذا لم تستطيع سداد الالتزامات الإيجار فان المؤجر يملك حق قانوني اقوي من حق الدائن للاستيراد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل [3].

و يقصد به أيضا هو عملية تأجير الأصول المستخدمة في النشاطات الإنتاجية . [4]

أ. **أشكال الاستئجار:** يتخذ التمويل بالاستئجار أشكالا عديدة من بينها ما يلي :[5]

- **البيع ثم الاستئجار:** في هذا النوع تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني لو معدات بيع هذا الأصل في نفس الوقت نستأجر بناءا على اتفاقية بين المشتري الأصل و البائع الذي يرغب في استئجاره .

- **الاستئجار التمويلي :** يقوم المؤجر بشراء أصل جديد من المنتج أي أن المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الأصل و ليس المستأجر و بذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر .

و هناك أشكال أخرى و هي : [1]

[1] - عبد الحليم كراجة و اخرون ، ملاجع سابق ،ص 69.
[2] - توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء لنشر و التوزيع ن عمان ، الاردن ، 2000، ص95 .
[3] - عبد الرحمان دعا بيلة ، عبد الفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق، ص 431 .
[4] - محمد الخليل الهزاوي ، اقتصادية الائتمان المصرفي ، منشاة المعارف الاسكندرية الطبعة الثانية ، 2000 ، ص 421 .
[5] - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 520 ، ص 521 .

1) **استئجار التشغيل (الخدمة) :** يتضمن استئجار الخدمة و التشغيل بكل عام المعدات و خدمات صيانتها و من أهم هذه المعدات هي الكومبيوتر و ماكينات النسخ و السيارات و الشاحنات .

2) **الاستئجار المالي :** هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة و هو الذي يستهلك فيه المعدات المستأجرة بكاملها .

- نختار الشركة الأصل التي تحتاج إلى استخدامه و نتفاوض مع صانع الأصل على قيمة شراء و شروط تسليمه .

ثم تتصل هذه الشركة ببنك و نتفق معه بعقود على أن يشتري هذا الأصل من المورد و أن يؤجره على دفعات متساوية في محملها قيمة شراء الأصل .

ثالثا : التمويل الطويل الأجل :

تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم و المناسب للمشاريع الضخمة و المشاريع ذات الانجاز الجدي و من بين هذه الأموال ما يلي : [2]

1. **الأسهم العادية :** هي عبارة عن حصة في رأسمال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم و هي ذات أهمية اسمية تمثل القمة المدونة على متن أسهم الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية و منه نستخلص أن للسهم عدة قيم و هي : [3]

أ. **القيمة الاسمية :** القيمة الاسمية للسهم هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة و قانونها التي تظهر بوضوح على قسمة السهم.

ب. **القيمة الدفترية :** هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية و بالتالي فان القيمة الدفترية للأسهم ما هو إلا عبارة عن قيمة هذه الأسهم حسب هذه السجلات ..

[1] - عبد الرحمان دعا بيله ، عبد الفتاح السيد سعيد النعماني ، مرجع سابق ، ص 438- 440 .
[2] - عبد الرحمن كراجة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 78 – 79 .
[3] - جميل احمد توفيق ، المرجع السابق ، ص 385 – 386 .

ج. **القيمة السوقية :** هي عبارة عن السعر الذي يحدث التعامل به في سوق الأوراق المالية فان هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب و التغيير من وقت لآخر .

د. القيمة العتوفية : هي عبارة عن قيمة السهم عند تصفية الشركة و هي القيمة التي تحصل عليها حامل السهم العادي بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة و قد تكون القيمة ضئيلة جدا .[1]

2) الأسهم الممتازة : هي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية و بعض الأخر عن السندات [2] و هي أيضا سند الملكية لحامله و يتمح حامل السهم بنفس المزايا و الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي .[3]

أ. **قيم الأسهم الممتازة :** تتمثل فيما يلي :

- **القيمة الاسمية :** قيمة السهم عند الإصدار .
- **القيمة الدفترية** : في نصيب حامل السهم من حقوق المساهمين و تساوي القيمة الاسمية ، لان الأسهم الممتازة لا شرك في الأرباح المحجوزة .

ب. **خصائص الأسهم الممتازة :** تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :[4]

- أنها أموال ملكية .
- تحصل على نصيبها من الأرباح .
- ليس لها موعد استحقاق .
- ربحها محدد سلفا كنسبة مئوية .
- ليس لها الحق في الإدارة و التصويت و لا الحق في المشاركة في الأرباح المحتجزة .

خصائص أخرى تتمثل فيما يلي :

[1] - طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 129 .
[2] - طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 135 .
[3] - مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 183 .
[4] - المرجع نفسه ، ص 185 – 186 .

- لحامل السهم الممتاز الحق في استرجاع حقه عند التصفية .
- عائد السهم الممتاز لا يتأثر بمستوى وضع المؤسسة .
- لحامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي .

المبحث الثاني : التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لانجاز مشاريع الإنتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لانجازها فتوجه إلي طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الأخر يحتاج لمثل هذا النوع من التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع و ازدهاره

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي و أهدافه .

1- مفهوم التمويل الفلاحي :

- **التعريف الأول :** إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي و الزراعي و الجاري و الأجهزة و الأبنية [1].

- **التعريف الثاني :** هو توفير و استخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخول المزارعين و تحسين مستوي معيشتهم ، و تتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات و الأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة [2].

- **التعريف الثالث :** التمويل الفلاحي هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الافتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات .....[3]

2) أهداف التمويل الفلاحي :

يمكن استعراض أهداف التمويل من خلال ما يلي : [4]

- زيادة تكوين رأسمال في الزراعة لمواجهة الاحتياجات المختلفة .

- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم و الاستفادة من وفرات الحجم فزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة و تطويرها .

- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الأخرى المتعلقة بظروف السوق و مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات .

- الحماية من الظروف الطبيعية غير الموائية و توفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف .

[1] - معوش إيمان ، بورحلة نسيمة ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري هادف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر" ، مركز ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دفعة 2015، ص 69 .

[2] - شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقييميه) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة بسكرة ، الجزائر دفعة 2013 ، ص26

[3] - حمدي باشا وليد ، دور السياسية الائتمائية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، دفعة 2014 ، ص 36 .

[4] - رشا محمد سعيد أمي استيتسة ، مرجع سابق ، ص 14 .

- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل و الاستثمار .

المطلب الثاني : أنواع و تصنيفات التمويل الفلاحي

اولا : أنواع التمويل الفلاحي

1) **التمويل الذاتي :** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية و هو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى و تعذرها على تمويله .[1]

2) **القروض البنكية :** هي عملية يرتضي بمقضاتها البنك مقابل فائدة معينة لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة تمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أن تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير .[2]

أ. **مفهوم القروض الزراعية :** هي قروض في غايتها قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها محمص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية و غيراها .[3]

ب. **طبيعة الائتمان الفلاحي :** إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث :[4]

- الطبيعة الاحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل و الأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات و ظواهر متغيرة و غير مؤكدة و كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج .

[1] - محمد بوشوشة : مصادر تمويل و أثارها على الوضع المالي للمؤسسة ، دراسة حالة الوطنية بضاعة الكوابل بسكرة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006 – 2007 ، ص 88 .
[2] - حمزة محمد الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار النشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 11 .
[3] - مصطفى رشدي نتيجة ، مرجع سابق ، ص 116 .
[4] - دلال بن سمينة عزيزة ، مداخلة سامية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ملتقى دولي السياسات التمويل و أثارها على الاقتصاديات المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة خيضر ، بسكرة ، يومي - نوفمبر ، ص

- تقنيات الملكية و تعدد الاستغلالية الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال و تنوع العلاقات للإنتاج الفلاحي .

- المستوى المتخلق من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية و المرافق الأساسية و تضيع الريف .

- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير .

ج. **ضمانات الائتمان الفلاحي :** تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه أجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير و المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة رهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات و السكنات الريفية ... الخ بالإضافة إلى ضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تامين و هذه ضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها التامين على الحيازة و التامين على الأخطار (الحرائق ، المباني ، العتاد .....) .[1]

د. **أهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي :** و تتمثل فيما يلي :[2]

- يختلف و نحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج) .

- زيادة الكفاءة : يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كمية أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة .

- التكيف مع ظروف الاقتصادية المتغيرة : قد يستدعي المتغيرات النفسية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة كتبديل أدوات الطاقة و

[1] - درل بن يمسنة غزيزة بن يمينة ، مرجع سابق ، ص 1 ص 4 .
[2] - علي محمود فارس و آخرون ، أسس الاقتراض الزراعي و التمويل التعاوني ، منشورات جامعة المختار البيضاء ، ليبيا ، 2005 ، ص 23 – 24 .

خاصة عندما تنخفض الأسعار و تزداد التكاليف ، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات و التغيرات .

- مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات : و ذلك لان مداخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة و بيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة و الخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من حيث وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات و لذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة .

- الحماية في الظروف المعاكسة (لتجنب الأخطار) ، لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة ، الطقس ، المرض ، السعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كلية .

3) **التمويل التعاوني :** و هو يعني توفر الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورة و الجماعية ضمن اطر التنظيم التعاوني و يكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة .[1]

3) **مصادر التمويل التعاوني :** تتمثل في كل ما يلي :[2]

- **رأس المال الاحتياطي** : يقصد به الرأسمال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب أخر تحتفظ به من اجل دعم مركزها المالي و قدرتها على الاقتراض و زيادة خدمتها و التوسع في مشاريعها ، و يتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا تقل عن نسبية مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهيئات و المساعدات .

- **الاحتياطات الأخرى :** بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى باحتياطي استهلاك المكائن و المعدات و المنشات و غيرها من الموجودات احتياطي التعويض على العمال و المستخدمين و المخصصات الديون المشكوك فيها

[1] - على محمود فارس و آخرون ، مرجع سابق ، ص 293 - ص 294 .
[2] - المرجع نفسه ، ص 301 – 306 .

، و بعض الاحتياجات تحمل على حساب المصروفات و بعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي .

- **الوفرات و الودائع** : هي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضاءها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة و تكون الوديعة إما جارية أو لأجل و في العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة .

- **العوائد على التعامل** :تتلقى الجمعية عمولة من إجراء ما تقدمه من خدمات مختلفة و هي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد و التسويق و التموين المنزلي و التشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية .

- **رأس المال الدوار**: يكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لنشمرها بصفة دائمة و لمدة زمنية طويلة نسبيا و هذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية .

- **الهيئات و المساعدات** : الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات و المساعدات بصورة نقدية أو عينية و ذلك قصد بعض نفقاتها الإدارية تبقى عند الجمعية كراس مال ، تعتبر دخلا و إنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص .

- **السندات** : عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة و قوية تسمح لنا القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة و هذا في بعض الدول و قد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية و تكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء .[1]

ثانيا : تصنيف التمويل الفلاحي

[1] - المرجع نفسه ، ص ص ، 301 – 306 .

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية :[1]

1) التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية :

- **القروض العقارية :** و الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني أو الإنفاق على مشروعات الري و الصرف و إصلاح الأراضي و النفاق على البستنة و أيه تحسينات أخرى في مزرعة ، و تكون هذه القروض طويلة الأجل .

- **القروض الإنتاجية :** هي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور و الأسمدة و مواد العلف و الآلات و الماشية .

- **قروض التنظيمات و التعاونية الفلاحية :** و هي التي تستخدم لمحابهة مصاريف التشغيل و الاتفاق على التعاونية و على المخزون السلعي و على الأبنية و المعدات و شراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية .

- **القروض الاستهلاكية :** تستعمل على السلع و الخدمات و التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي و إما تشيع رغبة المقترض بشكل مباشر .

2) **التصنيف حسب آجال القروض :** و تنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى أنواع و هي :[2]

- **قروض قصيرالأجل :** هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة و العلاجات و الائشال و دفع الأجور للعمال و الحراثة و الحصاد و الري و ما إلى ذلك من نفقات إنتاجية يتراوح اجل هذه القروض من سنة إلى سنتين .

- **قروض متوسطة الأجل :** هي القروض التي تمنح للمزارعين لتمويل المشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة و يتراوح اجلها في الغالب من السنة إلى 5 سنوات .

[1] - رشا محمد سعيد اني الستبيته ، مرجع سابق ، ص 14 – 18 .
[2] - مرجع نفسه ، ص 14 – 18 .

- **قروض طويلة الأجل :** تصرف هذه القروض لتمويل المشروعات و تنفيذها التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاستيراد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي و إقامة المنشات و المباني و المصانع و حفر الآبار و مشاريع الاستطلاع الكبيرة و مشاريع الري و الصرف الكبرى ، و مدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان .[1]

3) **التصنيف حسب الأغراض أو الأهداف** : يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها :

- قروض الزراعات المروية .
- قروض الزراعات المطرية .
- قروض الثروة الحيوانية .
- قروض المكنية الزراعية .
- قروض التصنع الزراعي .
- قروض الإسكان الريفي .
- قروض التسويق الزراعي .

4) **التصنيف حسب الحجات المستفيدة :** و تشمل كل من :

- قرض الأفراد .
- قروض التعاونية .
- قروض الشركات .
- قروض القطاع العام .

[1] - جمعية المهندسين 17 / 04 / 2014 ، http ://alfassociationblogsport.com/2012 / 10 blog – post- 2302 ، الفلاحين ، السياسات الفلاحية في الجزائر ، الجلفة ، اكتوبر .

5) **التصنيف حسب المحصول الزراعي :** و يتضمن الأنشطة التالية :

- البستنة .
- المحاصل الحقلية .
- الثروة و التي تتضمن الماشية على اختلاق أنواعها .
- الثروة السمكية .
- المحاصيل الخضر الصيفية و الشتوية .

6) التصنيف حسب نوع الضمانات :

- **قروض مضمونة بأموال منقولة :** خاصة بالقروض التي تكون برهان الأموال المنقولة مثل : المحاصيل و الجورات و الحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث ... الخ .
- **قروض مضمونة بموال غير منقولة :** هي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل : الأراضي و العقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا .

7) التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض :

- القروض الايجابية : هي تلك القروض التي تمكن المقترض من المحصول على فائض صافي يحمل المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض و الفائدة المترتبة عليه من تحقيق فائض اقتصادي جانب ذلك .
- **القروض المحايدة :** تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح و الخسارة و الثانية قروض التحديد و هي القروض التي تجري تحديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أخر و يترتب عليها استخدام هذه القروض شاردة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض و يطلق عليها القروض الحدية .

- **القروض السلبية :** هي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين و الفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تتسنى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحديثة .

8) تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين :

- قروض الأقارب و المعارف .
- قروض المستثمرين الأفراد .
- قروض المصارف التجارية .
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي .
- قروض الوسطاء و التجار .
- قروض شركات التامين .

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي .

من تكون سياسة التمويل ناجحة و فعاله يجن أن تراعي الأسس التالية :[1]

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي ، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق و الوسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء و هو الرخاء و هو هدف منح القروض .

[1] - دلال سمية ، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990 – 2000) دراسة حالة بنك التنمية الريفية ' بدر) ، وكالة بسكرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2004 ، ص 32 – 33 .

- اخذ النظام الاستثماري بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لان إمكانية الفلاح محدودة و إشعار المحاصيل متغير .

المبحث الثالث : مساهمة البنوك في التمويل

المطلب الأول : ماهية التمويل البنكي ووظائفه .

1. **مفهوم التمويل البنكي :** تعتبر عملية فتح التمويل الأساسية للبنوك التجارية فرغم قيام البنوك التجارية بالعديد من الأنشطة المالية و تقديم الخدمات على نطاق واسع لعملاء ، إلا أن الإقراض أو فتح التمويل هو الوظيفة الأصلية لها .[1]

[1] - محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 266 .

و لقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخة في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان يوصفها كل عقد بمقضاة تقوم المؤسسة مؤهلة لبنك بوضع أو بوعد منح سبيل السلف لأموال تحت تصرف الأشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمعناء و التوقيع .

و إذا كان الائتمان في المعنى هو " منح الثقة " فانه كاصطلاح اقتصادي يعني " منح المدين أجلا لدفع الدين " و ليست كل عملية ثقة تعتبر ضرورية عملية ائتمان ، فالائتمان له عناصر أربعة على الأقل و هي :

أ. **علاقة مديونية :** تعني وجود عنصر دائن و أخر مدين و ضرورية قيام عنصر الثقة بينهما .

ب. **وجود دين** : هو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين و الذي يتعين على الأخ أن يرده للأول .

ج. **الفارق الزمني :** (الأجل) : هي الفترة التي تمنعني بين حدوث المديونية و التخلص منها .

د. **المخاطرة :** هي ما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مد احتمالات عدم التسديد ، ولعل هذا من أسباب حصول الدائن على الفائدة نتيجة الإقراض .[1]

2. وظائف التمويل البنكي :

اولا : وظيفة الإنتاج :

أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا و ذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال ، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لتسهيل و زيادة الاستثمار .

ثانيا : وظيفة تمويل الاستهلاك :

[1] - نعمة الله نجيب و آخرون ، مقدمة في اقتصاد باب النقود و الصيرفة و السياسات النقدية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 10 .

يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الذي يقدمه البنك و هذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل ، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان .

ثالثا : وظيفة تسوية المبادلات

يستخدم الائتمان بصورة واسعة في سنوية المبادلات و إبرام الهمم بين مختلف الاظراف و هذه السنوية تتم بشركات كوسيلة للتبادل مع اعتماد اقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة .

هذه الوظائف الأساسية للائتمان تنعكس أثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا في مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي ، و الاستثمار و الادخار .[1]

2. معتوقات التمويل البنكي :

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تعترض التمويل البنكي الجزائري للمؤسسات الاقتصادية .

- **صغير حجم البنوك :** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها و رؤوس أموالها ، إلا أنها لا تزال تعاني من صغير أحجامها مقارنة مع البنوك الأجنبية و العربية ، حيث أن الاتجاه السائد الآن هذا اندماج البنوك فيما بينها من اجل تقوية مكانتها و تعزيز كفاءتها .
- **القروض المتعثرة :** أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ القروض البنوك فهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة الغير مواتية .
- **الضعف في تقييم المخاطر:** إن المصارف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض إلى مخاطر مرتبطة بكل من العملاء و السيولة و معدل الفائدة و الصرف ، هذه الوضعية تفرض على

[1] - مقشيش سالم ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة الوكالة مؤسسة العربية المصرفية ، حاسي مسعود) ، مذكرة ليسانس في العلوم تجارية ، تخصص علوم مالية ، جامعة ورقلة ، دفعة 2013 ، ص 22 .

البنك أن يكون على دراية بها و دراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها و حسن تسييره أو عملية تقدير المصارف الجزائرية لدرجة مخاطرة صعبة و معقدة .

- **وجود عدة مشاكل بيروقراطية و إدارية** : نرمي من وراء تطبيق الإصلاحات في الجزائر إلى اعتماد نظم اقتصادية و مالية ليبرالية عن طريق تغير جذري للمحيط الاقتصادي و المالي ، و ذلك بتغير الدهنيات الإدارية في التسيير .

- إن القضاء على العقليات البيروقراطية هو العمل ليصبح البنك مؤسسة تخضع في تسيرها لقانون رؤوس الأموال السوقية ، و كذلك لقانون النقد و القرض و القانون التجاري ، إلا أن الواقع اثبت أن البنوك ما زالت ملكا للدولة ، تعمل تحت سلطة الوزارة الوصية و موجهة خاصة إلى تمويل القطاع العمومي حتى المتعسر منه .

المطلب الثاني : التمويل الفلاحي في الجزائر

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية و الوتائر البيولوجية و الأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب تنوع طرق و إجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في إنعاش القطاع و عليه يتطرق إلى تعريف التمويل الفلاحي و مصادرة ، و كذلك التطرق إلى ضمانات و مصادرة .

1) مدخل للتمويل الفلاحي :

أ. تعريف التمويل الفلاحي :

إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي و الزراعي الجاري و الأجهزة و الانسبة .[1]

2) **مصادر التمويل الفلاحي** : كان من الضروري إيجاد تدبير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد [2] المالية ، لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى الأموال يقوم باستخدامها للعمليات الإنتاجية و خاصة في بعض المؤسسات المواسم

[1]- معوش ايمان و يورحلة نسيمة ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر ") ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دفعة 2015 ، ص 69 .

[2] - شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقيمية) ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دفعة 2013 ، ص 26 .

كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور ، و لتشغيل العمال جمع المنتوج ... و الاحتياجات الاستهلاكية فان وجدت مع كبار الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الاقتراض متعددة و مختلفة من بلد إلى أخر و من نظام إلى أخر إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية :

- عن طريق الاقتراض من الأفراد .[1]
- عن طريق الاقتراض من التجار .
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية .
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات .
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية .

هذا ما ستوضحه لاحقا في عنصر مؤسسات التمويل الفلاحي ، فقد يجد الفلاح الجزائري في كثير من الأحيان بحاجة إلى الأموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية ، و خاصة في بداية الموسم الفلاحي أو نهايته فلهذا نجد الفلاح يلجا إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نجد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر .

اولا : المؤسسات التي تمول الفلاحين عينيا :

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل ، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين ، خاصة المواد التي هم في حاجة إليها ، يعني بعبارة أخرى تمنح للمزارعين الأسمدة ، البذور ، الخدمات .... .

و أيضا هذه القروض تكون في شكل الماشية ، الأبقار ، العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض و استصلاحها ، و من هذه المؤسسات .

" Crma " " pda " "sap " "capes "

ثانيا : المؤسسات التي تمول للفلاح نقدا :

[1] - حمدي باشا وليد ، دور السياسة الانتمائية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، دفعة 2014 ، ص 36 .

من أهم هذه المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر

1- البنك الوطني الجزائري BNA من سنة 1962 إلى 1982 .

2- الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNDRA .

3- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ابتدءا من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا .

4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA .

5- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRNA .

و تختلف هذه القروض في فترة استردادها و نسب فوائدها كما يلي :

أ. **القروض قصيرة المدى :** يسمى بقرض الموسم الفلاحي .

ب. **القروض متوسطة الأجل :** هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض و الآلات السقي .... و مدتها من سنتين إلى خمس السنوات.

ج. **القروض طويلة الأجل :** هي قروض طويلة المدة تصل إلى 25 سنة لاستردادها و هي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى و التجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي ، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة .[1]

3) **ضمانات التمويل الفلاحي :** تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القروض و الغرض منه و اجله ، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن الآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل ناتجة عن استخدام للقروض ، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب الثابتة كالعقارات ، الأراضي ، البناءات و السكنات الريفية ....

[1] - جمعية المهندسين 11:30 ، 17 / 04/ 2017 ، http :/ALFASSOCIATION Logspot . com / 2012 / 10 / blog – post – 2302
الفلاحين ، السياسات الفلاحية في الجزائر ، الجلفة ، اكتوبر

..

بالإضافة إلى ضمانات شركة التامين ، و هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و لهمها : التامين الحياة و التامين على الأخطار (الحرائق ، المباني ، العتاد .....) .[1]

4) مخاطر التمويل الفلاحي :

بالرغم من الضمانات السابق الإشارة إليها يبقى الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر نذكر منها :

- تأثير العوامل الجوية (البرودة ، الحرارة ، السيولة) و البيولوجية (الأفاق ، الحشرات ، الأمراض .....) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال .

المطلب الثالث :

- **سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر:**

1. التمويل الفلاحي في الجزائر:

ب. تقديم سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر:

أمام الآثار السلبية التي أحدثتها الإلغاء غير المتغير للدعم الفلاحي و الاستجابة لنداء الفلاحين و ممثليهم فرزت الدولة العودة التي دعم القطاع و في سياسة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين و المنتجين عوض الدعم للجميع و ذلك من خلال الإجراءات و التدابير التي تتمثل في :

أ. تخفيض نسب الفوائد على القروض :

بدا العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي[2] بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية أراد البنك قدرها 5.5 % للقروض قصيرة الأجل و % 17.5 للقروض متوسطة و طويلة الأجل على ان يتحمل الفلالح المقترض 8 % و 6 % على الترتيب ، ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة العايون للفلاحين إلى (جويلية 1994 ، و ماي

[1] - بن سمية دلال ، سياسات التمويل المصرفي و أثارها على الاقتصاديات و المؤسسات (دراسة حالة الجزائر و الدول النامية) ، مداخلة في الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص 03 .
[2] - بن سمية دلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 04 .

1997 و تحمل الجزء من الفوائد المستحقة عليهم البنك (بلغت ديون المعاد جدولتها في المرتين 7.6 مليار دينار جزائري)

و في إطار تنفيذ المخطط المالي التسمية للفلاحين ، تم توسيع و تكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية لشمل تقييم قروض بدون فوائد ، منح إعانات نهايته للفلاحين الذين يلتزمون بانجاز برامج و نشاطات تندرج ضمن المحاور التالية:

- تطوير الإنتاج الفلاحي و الإنتاجية في مختلف فروعه .
- تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج .
- استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم .

ب. إنشاء صناديق مخصصة للدعم :

في إطار السياسة الجديدة للدعم الفلاحي للقطاع ، ثم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى الان 09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي ، تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة ، و نقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل :

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تسمية الري الفلاحي و المحافظة على الثروة الحيوانية و النباتية .
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي .
- إعانات بعنوان مساهمة الدول في حماية مداخيل الفلاحين .
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض للفلاحين .
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية في الفلاحة .

ج. الإعانات (الإعفاءات) الجبائية و نسبة جنائية :

في إطار تشغيل الشباب و تشجيعه على المساهمة في النشاط الفلاحي لتثبيت قوة العمل الزراعية ، لتنفيذ المؤسسات المصغرة و الوحدات الفلاحية المتخصصة (في تربية المواشي ، الدواجن..)

المنشاة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية و شبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ و استغلال المشروع كما يلي :

- خلال مرحلة تنفيذ المشروع يستفيد أصحاب المشروع من :

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية ب 8% على الاكتسابات العقارية .
- الإعفاء من حقوق التشغيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .
- الإعفاء من الرسم العقاري على النباء له و إضافات البناءات .
- الإعفاء الكلي من الضريبة على إرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط المهني .
- الاستفادة من المعدل المنخفض 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما تخص المرتبات المدفوعة لاجراء للمؤسسة المصغرة .[1]

[1] - رابح زبيري ، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، بدون صفحات .

خلاصة الفصل :

يعتبر اللجوء إلى التمويل الخارجي مع مراعاة الطريقة و الكيفية المثلى في ذلك السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل و الدورات الإنتاجية و هذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية كل منظمات الاستثمار و الإنتاج و التسويق و هذا تم النظر إليه في هذا الفصل حيث تم دراسة التمويل من جميع جوانبه .

و تطرقنا إلى التمويل في القطاع الفلاحي و أساليب دعمه نظرا لأهمية هذا القطاع كبديل اقتصادي ، فهو يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة .

و في الأخير تطرقنا إلى سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر و أنواع القروض الفلاحية المقدمة من طرف الدولة ، فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للقطاع الفلاحي و تطرقنا كذلك لأهم القروض الفلاحية المستحدثة لحساسية لتشجيع القطاع الفلاحي من طرف الدولة .

تمهيد :

تعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بقطاعاتها الحيوية ، و يعتبر القطاع الفلاحي في طليعة هذه القطاعات ، لأنه البديل على قطاع النفط حسب المختصين و قد بدا ذلك منه سنة 2000 مع انطلاق البرامج و المخططات التنموية الكبرى (برامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRA 200 – 2004 ، و البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005 – 20019 .

تتركز سياسة الدولة في القطاع الفلاحي عن إستراتجية بعيدة المدى حيث بدأت من عام 2000 إلى 2004 كمرحلة أولى ثم 2005 إلى 2009 كمرحلة نهائية تقسيميه ، بحيث ترجمت الدولة هذه الإستراتجية من خلال اعتمادها إستراتجية إصلاحية جديدة تمثلت في برنامج وطني شامل لجميع جوانب التنمية الفلاحية PNDA .

حيث جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع ، و وضع أهداف قابلة للتحقيق في الآجلين الطويل و المتوسط تتماشى و التحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق) ، و الخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة) ، و هذا من خلال وضع إستراتجية تعتمد على تحفيز و دعم المستثمرين و الفلاحين من اجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي بحد من الفجوة الغذائية و يزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي .

تتناول في هذا الفصل السياسيات الزراعية التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق عن طريق تمويلها من خلال ما يلي :

المبحث الأول: واقع قطاع الفلاحة في الجزائر

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى و بالاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي[1]

إن توفر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة و كمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي و التجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي أكبر من كمية الواردات ، أما وصول الغذاء و إتاحته فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق و وسائل الإنتاج مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية و درجة تكامل الأسواق و السياسات السعرية الحكومية و القدرة على تحمل التكاليف.

1-**الأمن الغذائي** :ينتج هذا المصطلح نتيجة بمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات، صدمات الإنتاج مثل فقدان المحاصيل الغذائية أم عدم كفاءتها، صدمات العمل كفقدان الوظائف أو انخفاض الأجور، صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط و تشوه جهاز الأسعار ،صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي و الذي يمس مداخيل الأسر و تقع في خطر الأمن الغذائي.

2- **الفجوة الغذائية:** تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي و الطلب الإجمالي من الغذاء، و يتم تامين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

بعض مؤشرات القطاع الزراعي خلال فترة 2015/2000

أ. **مساحة الأراضي الزراعية:** إن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر تهددها عدة عوامل طبيعية و بشرية و سوف تؤثر على حجمها على المدى المتوسط و الطويل إن لم تدرك يتم تدارك الأمر على غرار زحف الاسمنت بسبب التوسع العمراني إضافة إلى التصحر و زحف الرمال، و قد بلغت المساحة المزروعة سنة 2011 إلى 226 ألف هكتار ، أما سنة 2013 قد

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/02/05

قدرت ب 8389.64 ألف هكتار لتبلغ سنة 2014حوالي 8465.04 ألف هكتار و بالتالي نلاحظ الزيادة مستمرة في توسع المساحات المزروعة [1].

ب. **نسبة الأراضي المسقية من إجمالي الأراضي المزروعة :** تعاني الزراعة الجزائرية من مشكلة توفر المياه، حيث بلغت نسبة الأراضي المسقية و قد ارتفعت من 4 % إلى 15% خلال هذه الفترة لتصل إلى 1.26 مليون هكتار ، و اعتبار هذا العام الماضي حسب وزارة أنظمة توفير المياه الموجودة عبر 600.00 ألف هكتار في العام 1999.

لقد تأثرت زراعة الحبوب سلبا خلال فصل الشتاء في موسم 2016/1017 بمستويات هطول الأمطار التي كانت تقارب 20% من المستويات التقليدية التي عرفتها سبتمبر و أكتوبر ، ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، جاء بعد ذلك محصول الحبوب الماضي في عام 2016 الذي انخفض إلى 19% عن العام السابق و 23% اقل من المتوسط الذي عرفته فترة 2011-2015 نحو 3.3 مليون هكتار و لمواجهة ذلك تكشف الجزائر استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لضمان مستويات إنتاج مستحقة فقد تحقق تقدم كبير من حيث إدارة المياه، حسب وزارة المائية فقد بلغ حجم المياه التي تم تخصيصها للزراعة في نهاية شهر يناير الماضي إلى 7 مليارات متر مكعب، أي ما يعادل حوالي 70% من المنتوج الوطني ، و من جزء2 مليار متر مكعب في عام 1999.

ج. **القيمة المضافة الزراعية :** لقد عرفت القيمة المضافة الزراعية تذبذبات غير مستقرة انخفاضا و ارتفاعا ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لها سنة 2015 إلى 7.6 % أما القيمة المضافة الزراعية للعامل بالدولار الأمريكي سنة 2010 ، فقد بلغت سنة 2000 ب 2834.8 دولار لترتفع سنة 2005 إلى 3581.85 دولار ثم 3584.778 دولار سنة 2010 و 6129.34 دولار سنة 2014 [2].

[1] اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و التمويل ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2005، ص 123
[2] اسامة محمد الفولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الناتج الداخلي الخام.

- لقد مجل الناتج الداخلي الخام ارتفاعا بنسبة2.6 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 مقابل 0.4 % خلال نفس الفترة من سنة 2017.
- و من جهة أخرى تراجع في قطاع المحروقات 5% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 مقابل (11.3%) خلال نفس الفترة منذ سنة 2017
- و بالتالي فقد بلغت نسبة ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج للمحروقات نسبة4.5% خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة الماضية، مقابل 2.3% خلال نفس الفترة من سنة 2017 .

و يرجع ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أساسا الى قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بما فيها الخدمات و الأشغال العمومية النفطية و الخدمات التجارية و الصناعة و الفلاحة .

- و بالتالي عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بما فيها الخدمات و الأشغال العمومية نتائجنا جيدة تسجيل نسبة 8.5 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 مقابل 5.9% خلال نفس الفترة من سنة 2017 .

و شاركت الخدمات التجارية أيضا في النمو الاقتصادي خارج المحروقات ، و يتعلق الأمر بقطاعات الصناعة (4.3%) و الفلاحة و الحراثة و الصيد البحري (4.1%) و الخدمات غير التجارية (1.6%) حسبها أوضح الديوان .

- بخصوص القيم الجارية، أوضح الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 شهد ارتفاعا بنسبة 8.6% ، في هذا السياق أكد الديوان أن ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 و بلغ 5.9% مقابل 4.8% بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2017 ، و يرجع ارتفاع الناتج الداخلي أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات [1]

[1] حامي عبد القادرو اخرون، الملتقى الخامس حول الامن الغذائي في الجزائر بين الماضي و الحاضر و المستقبل، جامعة بوزريعة يومي 7-8 ماي 2016

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

إن دراسة هذا التوزيع جد مهم لمعرفة تأثير الاستمارات العمومية في الجزائر ، و خاصة الذي تريد أن تنهض به و هو القطاع الفلاحي .

و يمكن أن نقول بتقديم القطاعات المشغلة إلى أربعة قطاعات هي : الفلاحة، الصناعة، الأشغال العمومية، الأشغال العمومية ، تجارة و الخدمات ، كما هو موضح في الجدول التالي [1]

الجدول رقم(01): توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر(2010-2015)

السنوات	الفلاحة		الصناعة		أشغال عمومية		تجارة و خدمات		مجموع
2010	1136000	11.66	1337000	13.73	1886000	19.37	5377000	55.23	9736000
2011	1034000	10.77	1367000	14.24	1595000	16.62	5603000	58.37	9599000
2012	912000	8.04	1135000	11.16	1663000	16.35	6260000	61.55	10170000
2013	1141000	10.60	1407000	13	1791000	16.60	6449000	59.50	10788000
2014	899000	8.80	1290000	12.6	1826000	17.80	6224000	60.80	10239000
2015	917000	8.65	1377000	12.99	1776000	16.76	6524000	61.58	10594000

مصدر: تقارير بنك الجزائر، 2013ن ص 162

: تقارير بنك الجزائر، 2015ن ص 117

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القطاع الفلاحي منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى، نلاحظ أن اليد العاملة موجهة إلى قطاع التجارة و الخدمات من نوع الأول، المتوسط قدره 58.52 % يليه قطاع الأشغال العمومية بمتوسط قدره 17.39% و يليه القطاع الصناعي بمتوسط 12.60% حيث تسجل الفلاحة المرتبة الأخيرة بمتوسط قدره 10.66 % .

حيث نلاحظ نفور العمال من القطاع الفلاحي و هذا راجع في انخفاض الدخل و الظروف القاهرة في هذا القطاع لذا يفضلون القطاعات الأخرى على قطاع الفلاحة .

[1] صندوق النقد العربي ، 2015، التقرير العربي الموحد، ص 341

كذلك العشرية السوداء التي كانت عامل مهم لنفور السكان من الأرياف إلى المدن بسبب انعدام الآمن و المرافق العمومية خلال فترة التسعينات لتعرف آخر السنوات التي تليها ، و تسجل انخفاضا وصل إلى 8.04 سنة 2013 .

- و يغذى الانخفاض من الملاحظ على العمال في القطاع الفلاحي إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، إذ يعد اكبر تحد يواجهه النشاط الفلاحي ، حيث قدرت النسبة المئوية السنوية لانخفاض سكان الريف خلال الفترة (2010- 2015) بحوالي 2.5% حسب التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2014 .[1]
- و يعود ذلك إلى ضعف مستوى الخدمات في الريف مقارنة مع المدينة (تعليم ، صحة ، مياه شرب ، كهرباء) و بالتالي البحث عن الرفاهية و الاستقرار بالإضافة إلى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية ، حيث ترتفع مستوى البطالة المقنعة من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد في النشاطات الاقتصادية الأخرى ، و بالتالي انخفاض الأجور و نقص الحوافز ، و تجدر الإشارة إلى انه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين و صغار المستثمرين إلا أنها في كل مرة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار و هو ما بشير آن اغلب العمال مؤقتين يثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من ستة إلى أخرى .
- يمثل التشغيل المتيح و المفيد لهذه الطاقة البشرية الفلاحية المتعطلة احد مفاتيح التسمية و احد أهدافها في الوقت نفسه ، و بالنظر إلى الهيكل التشغيل في الجزائر حسب القطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2015 ، و يبقى استحواذ قطاع التجارة و الخدمات أعلى نسبة 61.58% من إجمالي العمالة ، حيث امتصت أكثر من نصف الوظائف ، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية 16.76% من إجمالي العمالية ، قطاع الصناعة 12.99% أما الفلاحة فقد أخلت المرتبة الأخيرة في استقطاب العمالة بما نسبة 8.65% من إجمالي العمالة في الجزائر .
- لذا فانه توجد مزايا كثيرة لقطاعات أخرى منها ارتفاع الدخل ، العطل السنوية .... الخ ، تجده فرص العمل و الحياة العامة خاصة في القطاع الحكومي التي انطلقت في هذه الفترة .[2]

[1] - محمد غردي ، القطاع الزراعي في الجزائر و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص 139 .

[2] - عجة جيلالي ، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، 292 – 293 .

المبحث الثاني : الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر

المطلب الأول : كمفهوم و أهداف مخطط وطني للتنمية الفلاحية .

اولا : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التاطير التقني و المالي و النظامي ، فصد الوصول الى يناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الأشغال العقلاني للموارد الطبيعية ، و ذلم عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة .[1]

ثانيا : أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- الحماية و الاستعمال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية .
- الاندماج في الاقتصاد الوطني .
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي .
- تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي .
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين .
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين ، تصريف ، و كيف إنتاج) .
- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي .
- تحسين التنافس الفلاحي و دمجه في الاقتصاد العالمي .
- و من اجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك و من هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي :

1- **الجهازالايداري** : يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساهمة الغرفة الفلاحية الولائية .

2- **مديرية المصالح الفلاحية DSA :** تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من اقل الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم

[1] - كتفي سلطانة ، المخطط الوطني للسلمية الفلاحية (2005 – 2006) في ولاية قسنطينة ، مذكر تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية ، جامعة مستوري ، قسنطينة ، 2005 / 2006 ، ص 7 .

90 – 195 المؤرخ في 23 / 06 / 1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية و تحديد مهام كل مصلحة و من بين مهامها ما يلي : [1]

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي .
- ضمان تفتيش و مراقبة النشاطات البيطرية و النشاطات الخاصة بواقية النباتات .
- تنظيم و مراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية .
- استعمال كل الأدوات و التدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية و الأراضي ذات الطابع الفلاحي (الرعوي ، الغابي) .
- تحديد المعطيات الإحصائية و إعداد مختلف الملفات و هذا من اجل المتابعة و التقييم لخالة العامة للقطاع الفلاحي .
- القيام بدفع و ترقية الاستثمار الفلاحي .
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التي يجب تجنيدها لتدقيق ذلك .

3- **الفرقة الفلاحية :** تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118 – 91 المؤرخ في 27 / 04 / 1991 و هذا بعد انتخاب و تنصيب هياكلها : مجلس الغرفة الإدارة للرئيس و هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري .

4- الجهاز المالي و يضم كل من :

أ. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :** انشات الصناديق التعاونية الفلاحي من خلال الآمر 64 – 72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات ، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة جديدة خاصة بالتأمينات الاجتماعية و الاقتصادية ، خاصة قبل إصلاحات 19 87 المؤرخ المحققة معيقة الاراضبي و كذا الحقوق و واجبات المنتجين الفلاحيين و مهامه .

- تسهيل و ضمان و تنمية الفلاحية و الصيد البحري ... الخ .
- تطبيق على الممتلكات و الأشخاص في القطاعات المغربها

ب. **بنك الفلاحية و التنمية الريفية BADR :** تأسس هذا البنك بموجب مرسوم 82 – 206 المؤرخ في 16 / 05 / 1982 و قد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري حيث أسدت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل

[1] - بوعزيز عبد الرزاق ، محاولة تقييم اثر الاصاحات الجديدة لقطاع الفلاحي الجزائري ، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 / 2004 ، ص 49 .

العراقيل التي أوقفت تطور و نمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي و من مهامه :

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة كما يقوم مساعدات لجميع الأنشطة التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة و الصيادلة .. الخ) .
- يمنح قروض طويلة المدى لتميل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري و تربية المواشي ... الخ .[1]

المطلب الثاني : الأبعاد الريفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

الأبعاد الريفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2002 – 2004) :

- عرف السباق و المحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية ، و إقامة أدوات لدعم الفلاحية ..) هذه التحولات جعلت من الممكن تصور تحسين و تقوية الوزن الاقتصادي و الاجتماعي و التنموي للفلاحة في المجتمع و الاقتصاد عموما ، من اجل معالجة نقائصها (النتائج المحمودة و ضعف الفاعلين الرئيسيين ، و الاستغلاليات الفلاحية) ، و قد ساهمت هذه التحولات في خلق الشروط التقنية و الاقتصادية و التنظيمية و الاجتماعية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دورا أكثر حيوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة .
- في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية ، خاصة في المناطق المعزولة و لمهمشة ، و قد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR باعتباره ردا شاملا و منسجما للتحديات الرئيسية و الضغوطات الطبيعية و التقنية و التنظيمية و المؤسساتية التي تم حصرها و التي كانت السبب في إضعاف القواعد الأمن الغطائي لبلادنا ، في تدهور الموارد الطبيعية ز في انقطاع التلاحم ز السلم الاجتماعيين في الوسط الريفي ، و الضرورة بين التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري .

[1] - حسنية جوجو ، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و انعكاساته على البطالة ، رسالة مقدمة لنيل ماجستر ، جامعة محمد خيضر ، 2002 – 2003 ، ص 64 .

- يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هي الوحدات الاقتصادية القاعدة و لكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية و بيئية مهمة ، و بين السلطات العمومية و المستثمرية و الفاعلين الاقتصاديين ، مع احترام خصائص النظم البيئية و الفضاءات الريفية ، و خصوصيتها ، شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول :[1]

- حماية الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة .
- مكافحة الجفاف .
- التحقيق من البطالة عن طريق إنشاء مناصب الشغل
- التنويع من المزروعات مع الاستعمال الأمثل للمياه
- تحسين دخول الفلاحيين
- تخصيص مناطق الإنتاج وفق البرنامج الاقتصادي الوطني .[2]

أهم البرامج المخطط الوطني للتنمية فلاحية .

اولا : برنامج استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز :

تم وضع البرنامج قيد التنفيذ قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 97 – 483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 ، المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع الأرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية و السهلية .[3]

- يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة لمساحات الفلاحية الصالحة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال و استصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المناطق الجبلية ، السهلية و الصحراوية و تسيير و استغلال الموارد الطبيعية و المناخية (انجراف التربة ، التصحر ، الجفاف ...) ، التي تهدد القطاع الفلاحي و تنعكس سلبا على مرد ودية الأرض الفلاحية و على التوازن البيئي العام .

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 30 .
[2] - مولاي حسين ، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي ، مرجع سابق ، ص 58 .
[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز ، 1998 ، ص 14 .

- فهذه المنهجية الجديدة تتضمن منح حق الامتياز لسكان الأرياف ، خاصة الشباب المؤهلين و ذوي الخبرة و خرجي المعاهد الفلاحية لاشتراطهم في عملية تحسين دخولهم و مكافحة النزوح الريفي المؤدي لهجرات الأراضي الفلاحية ، هذا البرنامج موجه أساس للأرياف من اجل تنمية مستدامة ، و تحض الامتيازات ما يلي :

- استصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المحيطات المحددة سابقا في المناطق الجبلية و الجبلية .
- الخدمات المرتبطة بتبعية مياه السقي ، تسيير المياه المعيشية، استغلال و صيانة الأحواض المائية ، منشات الري ، و صرف المياه ، العتاد الفلاحي و التمويلات .
- إجازات عمليات الاستثمار المحددة من قبل المصالح صاحية المشروع .
- تسيير و استغلال الموارد الطبيعية (قطعة ارض غابية ، قطعة رعوية في السهوب ، مساحة سقي ....) عن طريق عقد إيجار طويل المدى .[1]

ثانيا : البرنامج الوطني للتشجير :

- شهد الغطاء النباتي تقلصا واضحا و كثيرا جعل الأراضي الفلاحية عرضة للتصحر و الانجراف بسبب العوامل الطبيعية المختلفة كزحف الرمال ، السيول الجارفة و غيرها ، هذا الثروة رغم قلتها مساهمه في التوازن البيولوجي الذي قدر ب 25% من الغطاء الغابية للمساحة الكلية المقدرة ب 7 ملايين هكتار و الذي يمثل الغطاء النباتي النسبة المقبولة % 20 حسب المنظمة ل FAO و 1.5% من مجموع التراب الوطني .[2]

و سعيا نحو إعادة تجديد هذه الثورة الغابية خاصة الأشجار بهدف رفع المعدل من 11% إلى ما يقارب % 14 شمال البلاد .

ثانيا : برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب :

جاء هذا البرنامج من اجل وضع السياسات و الاستراتجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية و إدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة عن طريق دعم تشغيل المنتجات المتلائمة مع المناخ ، خاصة نخيل التمور التي تعتبر مصدرا من مصادر

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، إشكالية التنمية الفلاحية ، الدورة الرابعة عشر ، 2000 ، ص 43 .
[2] - ج . ج . د . ش ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، المخطط الكوني للتنمية الفلاحية ، مرجع سابق ، ص 77 .

العملة الصعبة لكون أنتاجها و ميزة نسبية ن حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة و زيادة الإمكانات الفلاحية الإنتاجية .

- و المخطط الكوني للتنمية الفلاحية إعادة توجيهه هذا البرنامج و وضع الشروط و الكيفية اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى و المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية و مالية و تقنيات كبرى ستفسح المجال مستقبل للاستثمارات الوطنية و الأجنبية [1]، ذات الكفاءات العالية و التكنولوجيا المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر ملائم و الظروف البيئية و الاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة المياه الشقي و الأراضي الخصبة .
- و زيادة في تاطير هذا البرنامج تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية و المحافظة السامية لتطوير السهول بطريقة متكاملة و مندمجة مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من اجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الكوني للتنمية الفلاحية .
- استغلال الأراضي المستصلحة و التي يمكن لهم أن يمتلكوها (حالة استصلاح الجنوب) أن الامتيازات تسمح بصفة أولية لفائدة المحليين ساهموا في انجاز المشروع القاعدي ، هذه الامتيازات تشمل الميادين التالية :
- **في الناطق الجبلية** : استغلال العشب و الفلين و المنتجات الأخرى ، استغلال الموارد العلفية و غرس الأشجار المثمرة ، حماية النباتية و مكافحة النيران .
- **في المنطقة السهلية** : تحسين و تهيئة الأراضي للمراعي السهلية ، حماية الصحة الحيوانية و النباتية في المراعي ، و استغلال و تسيير طبقة الحلفاء .
- **في المنطقة الصحراوية** : إنشاء محيطات استصلاح ، صرف المياه المعالجة ، صحة النباتات ، يهدف هذا البرنامج كغيره من البرامج إلى :
  - إنشاء مناصب شغل مؤقتة دائمة (هدف 500.000 منصب شغل) .
  - المحافظة على الموارد الطبيعية .
  - زيادة الأراضي الصالحة للزراعة إلى حدود 6.000.000 هكتار عن طريق 50.000 امتياز .
- من اجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يتطلب وجود علاقات ربط بين مختلف الهيئات و المتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات و المنظمات المهنية ، يهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان ،

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

فقد تم إدخال التعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع ، تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاء و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط و متابعة المشاريع [1] و للتسيير الحسن برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز هذا ، و الابتعاد عن الأساليب البيروقراطية التي عرقلت الجهود الاستصلاح السابقة ، ثم إنشاء مؤسسة تصطلح بمهمة تاطير العمليات اعتماد على مجموعة من المراسيم و القرارات التي تعمل على تحقيق تنمية مستدامة .

المطلب الثالث : الامتيازات الممنوحة للقطاع في إطار قانون الاستثمار الجديد

قي إطار التعريف بمحتوى المنظومة الجديدة لقانون الاستثمار و الامتيازات الممنوحة لفائدة القطاع الفلاحي نظمه وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري بالتعاون مع وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحية اليوم الثلاثاء 24 أفريل 2017 بمقر ديوان الوزارة ندوة صحفية من عنوان الاستثمارات الممنوحة للقطاع الفلاحي في إطار قانون الاستثمار الجديد .

إن الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون و الامتيازات الهامة التي أتاحها خاصة ما فيما يهم القطاع الفلاحي ، تعكس عزم الحكومة على تحقيق ما جاء بوثيقة قرطاج من جهة و وضوح الرؤى من جهة أخرى فيما يتعلق بالتنامية الاقتصادية و الاجتماعية مبينا أن الانطلاق في تنفيذ الخطة الخماسية للتنمية (2016 – 2020) جاء بعد وضع رؤية مستقبلية للتنمية الفلاحية .

لقد تمثلت هذه الرؤية في دعم موقع القطاع و دوره في الاقتصاد الكوني و مساهمته في التنمية الجهوية و الريفية و في تامين خلا مجزيا للفلاح و البحار و تعزيز الأمن الغذائي ن و ذلك من خلال اكتسابه قيمة مضافة عالية و قدرة تنافسية و جدية لاستثمار مع الحرص على ضمان استدامة الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية و النهوض بالفلاحة الصغرى و العائلية .

و لقد أفاد القانون بتخصيص منحة ب 50% من كلفة هذه المرافقة التي جانب مراجعة جذرية لمنظومة القرض العقاري الذي من شانه رفع العراقيل أمام الشباب للإقدام على هذه الآلية و إنجاح مشاريعهم .

[1] - ج . ج . د . ش وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، مرجع سابق ، ص 76 .

تعمل المنظومة الجديدة للاستثمار من إيجاد سيل جديدة لتميل المشاريع بعد تركيز الصندوق التونسي الحديثة هذا في انتظار إيجاد حلول للصعوبات الأخرى التي تعقب القطاع الفلاحي من أهمها الأوضاع العقارية .[1]

- النهوض بمستجدات قانون الاستثمار لدى مختلف الأشواط المتداخلة خاصة للفلاحين و الهياكل المهنية .

هذا و تتمثل أهم المستجدات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد لتشجيع على الاستثمار في القطاع الفلاحي :

- حذف صنف " ج" في تصنيف عمليات الاستثمار و الانفاء على صنف " ا " و " ب " .
- الترقيع في منحة الفلاح عصرية من 25% إلى 50% .
- الترقيع في القرض العقاري لصغار الفلاحين و حاملي الشهادات من 150 ألف دينار إلى 250 ألف دينار مع الإجراءات .
- الترقيع يؤكد إمهال القروض من 5 إلى 7 سنوات (مع العلم أن مدة تسديد القرض هي 25 سنة).
- التخفيض في نسبة فائدة القروض من 5%إلى 3% .
- إمكانية الانتفاع بالقرض العقاري في إطار اقتناء منابات شركات للمساهمة في الحد من تشتت الملكية .
- ضمان مصاريف فنية موحدة (مثل المساحة اللازمة لاقتناء جرار هكتار عوضا عن 50 هكتار حاليا) .
- طرح كلي المداخيل و الأرباح من أساس الضريبة خلال 10 سنوات الأولي ابتداء من تاريخ طور النشاط الفعلي .[2]

[1] - الامتيازات الممنوحة للقطاع الفلاحي في أيطار قانون الاستثمار ، عدد 71 لسنة 2019 ، ص 15 .
[2] - الامتيازات الممنوحة للقطاع الفلاحي في ايطار قانون الاستثمار ، مرجع سابق ، لسنة 2019 ، ص 20 .

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر .

المطلب الأول : ماهية الائتمان الفلاحي .

- الائتمان الفلاحي أسلوب قيم بحيث يعود بمرد ودية مميزة للنشاط ، و يضمن استمرارية و ذلك بالمر دودية الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك يعد الائتمان عنصر معيق و معطل و لذلك يجب أن يكون الائتمان ملما بكل مشاكل القطاع الفلاحي و هذا لضمان مرد ودية أفضل .[1] و هي قروض في غالبية قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها و الإنتاج الفلاحي و الزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية .
- للائتمان الفلاحي دور في منح الفلاحين المستثمرين فرص استغلال أراضيهم و كذلك استصلاح الأراضي من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع من المبيدات و الأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيئتها .

اولا : طبيعة الائتمان الفلاحي

- التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يحب أن يراعي الخصائص الذاتية لهدا القطاع من حيث :

1) طبيعة الاحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل و الأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات و ظواهر متغيرة و غير مؤكدة و تسطير عليها حجم المحصول إلا عند تحققه ، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات و الأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي و غير من مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية و يدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى .

- تفنين الملكية و تعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال تنوع لباقات الإنتاج الفلاحي و التي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي و بالطبع فان هذا يعتبر مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان و ضمان القرض .[2]

ثانيا : ضمانات و مخاطر الائتمان الفلاحي

- **الضمانات** : تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و اجله ففي حالة الائتمان الفلاحي القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات

[1] - أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود و التمويل ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2015 ص 123 .
[2] - إيمان الجرو - تحليل ائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف صناعي السوري ، نموذجا) ، مقدمة لنيل درجة الماجستير ، اختصاص المحاسبة ، جامعة تسرين سورية ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة ، 2006 / 2007 ، ص 28 .

شخصية كالكفالة ، في شكل رهن الآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن استخدام القروض ، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات اقوي زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الناتجة : كالعقار ، الأراضي ، النباتات و السكنات الريفية ...الخ بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند من طرف المؤسسات كبرى أو شركات التامين و هذه ضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها : التامين على الحياة ، و التامين على الأخطار (الحرائق ، المباني ، العتاد ...) .[1]

المخاطر : من ابرز المخاطر الائتمان الفلاحي نذكر :

1- **طول الدورة الإنتاجية الفلاحية :** فطول طول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة فهي تلتزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق العورات السرية للمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة .

2- **تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر:** حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف ، سقوط الأمطار و الآفات و الحشرات ، كل هذه مخاطر تؤثر على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع و بالتالي عجزه عن تسديد ما عليه من الأموال و التزامات لمدة ليست قصيرة .

3- **عدم القدرة المزارع على التحكم في الإنتاج :** حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من السيطرة على الإنتاج و كذا السيطرة على الأسعار ، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الحالي و قد بتدهور العرض فينخفض السعر و لا حلية للمزارع في الاحتفاظ لمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة السلف و كيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا .

4- إن التمويل التجاري و الصناعي محاط بقوانين الاسمان و نجد معظم المؤسسات التجارية و صناعية تقي بما عليها من قروض في الوقت المحدد ، خوفا من العقوبات القاسية التي تمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل ، لهذا نجد المؤسسات حريصة على الوفاء عليها من قروض الوقت المحدد في حيث أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين و لا يمكن حمايته كغيرها من التمويلات و ذلك لطبيعة العمليات الفلاحية

[1] - أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 30 .

- صعوبة فرض رقابة على المزارع من كرف مؤسسات التمويل الفلاحي ، فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل و كيفية استخدامه القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية و في نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض لأنه في الكثير م الحالات يستعمل هذا القرض في أعراض استهلاكية .[1]

المطلب الثاني : شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي .

من اجل نجاح سياسة التمويل الفلاحي لا بد أن نراعي الشروط التالية :

1- التقليل قدر المستطاع من تكلفة القرض : إن الهدف من هذا القرض هي تشجيع المزارع على استخدام مثل هذه القروض للنهوض بالإنتاجية الفلاحية .

2- وضع خطط خاصة بعملية الإقراض من طرف المؤسسات المقرضة : و هذا لكي توضع فيها كشروط الإقراض حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منه الاستفادة من هذه القروض و في الوقت الذي تطلب فيه دون عرقلة حتى يتمكن المزارع من استخدام القروض في الوقت المناسب .

3- مراعاة الوفاء من طرف المزارعين اتجاه مؤسسات الإقراض : و هذا بإتباع أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ، و يتم التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة (ثلاجات) وفاء المزارعين بالتزاماتهم في الوقت المحدد يشجع المؤسسات من مواصلة عملها اتجاه المزارعين مهما كانت مستوياتهم و مناطق فلاحتهم .

4- تامين محاصيل الزراعة لدي المؤسسات المختصة : فهذه الأخيرة يمكن أن يخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الزراعية ، و من ثم لا يمكن للمؤسسات المقترضة أن تمول المزارعين دون أي أخطار على أموالهم و إن وجدت بعض الأخطار فتكون خفيفة .

5- تحيدي قيمة القرض على أساس قواعد المنظمة : بحيث يجب تجنب مراعاة احتياجات مختلف المناطق القادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة و خاصة بالنسبة صغار المزا رعية .

6- وجوب استخدام القروض الفلاحية المتاحة في الأغراض التي صرفت من اجلها : فعلى مؤسسات التمويل أن تقوم بحملة إعلامية و نوعية للمزارعين في كيفية استخدام القروض الفلاحية و استثمار هذه الأموال على أحسن وجه حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على المزارعين و على المؤسسات التمويل و أن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام

[1] - احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 23 .

ظاهرة استخدام جزء كبير من الأموال في أغراض استهلاكية ترفيهية لا علاقة لها بالإنتاج .

7- ضرورة اهتمام المؤسسات الممولة بالصناعات الزراعية : فلا تخصص تقديم القروض الفلاحية فقط قصد تنمية القطاع ، و لكن على هذه المؤسسات أن تخدم بطرق مباشرة آو غير مباشرة كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة لان مثل هذه الصناعات لها أهميتها في التنمية الفلاحية .

8- تهيئة المناخ : لكي يكون للقرض فعالية لا بد أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة دخل المزارع ، لذل صاحبها الإتباع السليم للتسويق مع إعادة الطرق و وسائل النقل المناسبة لدى كل هذا إلى تحقيق وفاء و هذا هو الهدف معا منح القروض .[1]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمة في تحقيق التنمية

- **أهمية القطاع الزراعي في الجزائر**

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مراكز مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية ، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع ،فإن القصور الذي استمر به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، و تسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي ، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها ،غير أن ذلك لم يحدث لأسباب متعددة .

و يسود الإقناع لدى المهتمين بميدان الزراعة ضرورة تنمية القطاع الزراعي مما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية ، و القدرة تلي النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، الذي يعد النهوض به و زيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة إلى القطاع الزراعي ، وتتخذ تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع

[1] - احمد هني ، مرجع سابق ، ص 25 .

الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل في القطاع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات و مخرجات القطاع الزراعي ذاته[1].

ج) **تحسين وضع المدفوعات** : وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه و الخضر و الحمضيات ، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي فيها امرأ واردا إلا أن كل الشروط متوفرة ، ماعدا تغيير النظرة الثانوية اتجاه هذا القطاع ، و التركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع .

د) **استيعاب القوة العاملة** : هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة العاكسة من المدينة إلى الريف ، و تأكيد خطا فكرة "ارثرلويس " حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة و انخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة ، كما كانت الظروف الأمنية غير المواتية في الريف خصوصا ، عملا مساعدا على الهجرة نحو المدن غير أن مواصلة سياسات الدعم مما يتخض من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ عام

في ظل الاستقرار الحامل بتشجيع العودة إلى الريف و مواصلة العمل الفلاحي [2]

هـ) **تامين النقد الأجنبي** : يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي ، وذلك من خلال زيادة صادراتها ، وعن طريق خلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي ، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك و الدخول نحو صياغات غذائية محلية ،باعتبار اللجوء إلى استعاد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة ، مما تحد من إمكانية استيراد السلع الرأسمالية ، وهذا ما يطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية و بالتالي خفض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي الأمر الذي يؤدي إلى تنويع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي ، على ألا يعتمد التصدير الفلاحي واحد أو عدد قليل من المنتجات .

[1] - على محمود فارس و آخرون ، انس الاقتراض الزراعي و التمويل التعاوني ، مشورات جامعة المختار البيضاء ، ليبيا ، 2005 ص 23 ، ص 24 .
[2] مرجع نفسه ، ص 28-29

خلاصة الفصل :

من خلال هدا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول القطاع الفلاحي بالجزائر من خلال الدعم الفلاحي ، الذي يعتبر سياسة انتهجتها الجزائر مند فترات طويلة للوصول إلى مستوى المواصفات العالمية ، حيت أن الجزائر مرت بعدة ظروف جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة هدا الدعم و إلغائه لأسباب عديدة من أهمها ارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية المستوردة من الخارج و غيرها ، حيت حاولت الجزائر في الفترات الأخيرة الرجوع إليه من خلال البرامج التنموية المتبعة من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تناولنا في مبحثنا الثالث دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر الذي تطرقنا فيه إلى الائتمان الفلاحي ودور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

تمهيد :

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات ، نقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم872 عين تادلس ولاية مستغانم، حيت يعد من البنوك التجارية. و سنتناول قي هدا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم أهدافها والمهام الموكلة إليه وكدا التعرف على هيكله التنظيمي ومن ثمة دراسة حالة قرض استثماري من خلال إعطاء لمحة عن الوكالة واهم القروض التي تمنحها

المبحث الأول : عمو تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر"

المطلب الأول : لمحة حول البنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر "

1. تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

1- تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية ، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تثبتها الدول بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 [1]، و ذلك بهدف تكوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، و لقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي ، الري ، الصيد البحري و الحرف التقليدية في الأرياف .

تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد علم 1988 ، إلى شركة مساهمة و رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري ، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد ، و لكن بعد صدور قانون النقد و العرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استغلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصص و تشجيع عملية الادخار بنوعيها ، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري ، موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتبته كلها من طرق الدولة .

و حتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه ، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة ، و في يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة ، و في سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح سبق طريقة بجوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ، ما بين إطار و موظف [2] و بهدف اكتساب ميزة تنافسية مؤهلة بمنافسة البنوك الخاصة و الأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته و خدماته المنظمة أبعاد الجودة الشاملة .

[1] - مرسوم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 التملق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الجديدة الرسمية ، 1982/03/16.
[2] - نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، 2002 ، ص 02 .

2- نشأة بنك الفلاحة و التنمية لريفية :

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 (حسب الجريدة الرسمية رقم 11 المنشورة بتاريخ 16 مارس 1982) ، براسم مال قدره 1مليار جزائري من إعادة هيكل الوطني الجزائري و كان السبب في ظهور هو الرغبة السياسية الملحة من جهة و الحاجة الاقتصادية من جهة أخرى ، لدفع العراقيل التي رفقت أمام تطوير القطاع الفلاحي ، لقد اخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيته واسعة في منح القروض و خدمة سياسة إعادة الهيكلة المؤسسات إذ سبق و تقرر في عام 1980 ، بعد المخطط الخماسي و تسهيلات بخدماته بعد أن تم تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية .

لقد تغير هذا البنك إلى شركة مساهمة و هذا التغيير مؤكد بعقد رسمي صادر في 19 فيفري 19889 بالمكتب " امن دلس " الموثق بالعاصمة .

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى ألان انه مؤسسة عمومية منظمة في شكل شركة تجارية ذات أسهم ، هذا دون تغير في موضعها الاجتماعي و لا التسمية و المدة و لا رأسمال ، و هذا خاضع النصوص القانونية و التنظيمية المسيرة للمؤسسات و نشاط البنوك .

و هي الخلية القاعدية للبنك بواسطتها يتم الاتصال المباشر للزبائن فهي تعمل في تلبية حاجاتهم و طلباتهم بفضل مصالحهم التي تعمل على الاتصال الحسن للزبائن .[1]

المطلب الثاني : مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية

2. المبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

1- مبدأ الاستقلال :

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه ، فعلية توفير المعلومة الدقيقة و الصحيحة له ، ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية ، بالإضافة إلى الاستقبال الجيد و اللائق .

2- مبدأ القرض و المخاطرة :

[1] - وثائق بنكية من مصلحة القروض لوكالة عين تادلس .

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يشتغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين و هذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي ، و يوخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له .

3- مبدأ السيولة النقدية:

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب في أي وقت .

4- مبدأ الخزينة :

يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينة لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي .

5- **مبدأ الأمن** : يوفر البنك العميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة ، و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على المضاءات و غيرها .

المطلب الثالث : اتجاهات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- التحول الاقتصادي أدى بالبنك أن يغير من نظامه الداخلي لمواكب التغيرات فبعدما كان مؤسسة وطنية اشتراكية مالية بطابعها المركزي في التسيير تحولا إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم ، لذا وجب عليها إدخال المعلوماتية لتسهيل العمليات المصرفية و منح فرصة للبنوك العمومية في كل الأنشطة ، أي أنها لم تصبح بنوك متخصصة بل بنوك تجارية عمومية ، و هذا ما اقره الأمر 03 / 11 و المعدل المتمم للقانون 90 / 10 و من هذا إلا صلح عرفت مرحلة التسعينات على ساحة بنك بدر جهد المستمر في التكفل باحتياجات الهياكل المركزية و الجهوية (فروع و وكالات) و المتمحورة أساسا في الحصول على أجهزة ذات كفاءة عالية و تطوير برمجيات تعمل على تسهيل تسيير مختلف المعطيات .

كما تم وضع نظام خاص بتطبيق العمليات التجارية العالمية سنة 1991 ، و هو ما يدعى بنظام " swiet" و تنفيذ الطبعة الجديدة من نظام الحسابات"sybu" لمعالجة العمليات المصرفية منها نستخلص الجوانب المعلوماتية التي كانت الأبرز منذ صدور قانون 90 – 10 و هي 126 .

1- **تطوير بنك المعطيات** : وذلك عن طريق

تطوير الأجهزة المكملة للحصيلة .

التسيير المعلوماتي للأجهزة .

الميزانية و الإحصائيات .

المعالجة المعلوماتية للنظر و إعادة الترتيب للحصيلة عبر التحليل المالي .

2- **البرمجيات المركزية** : و تتمثل في :

العمل على برمجيات في الأجهزة الجديدة.

التكفل بالتوثق بتحويل المعطيات .

تكوين النماذج الخاصة بالحالات و الوثائق القابلة للطبع على مستوى المضمون و الشكل .

3- **الصيانة** : و تتمثل في :

تحسين نوعية التدخلات و كفاءتها .

احترام مقاييس الصيانة .

إن العمل البنكي نظرا لدرجة تقنية و خصوصية كان موضع غاية خاصة للتأهيل و العقل و الخبرة و صفة متواصلة ، لهذا تم اعتماد خطة عمل تهدف إلى رأس مال بشري ، الوسائل و الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المنوطة يعمل البنك ، هذه الخطة تندرج ضمن هذا المنطلق و تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها :

4- تطوير مستوى الموظفين .

5- تمويل المستثمرات الفلاحية و المجوعات التعاونية و كذلك قطاع الصيد البحري .

2) أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

لجا بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى القيام بأعمال و نشاطات عديدة على مكانته ضمن الوسط البنكي عن طريق :

التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار أو العملية الصعبة .

ضمان تسمية منافسة للبنك في مجال النشاطات التي يقدمها .

محاولة توسيع و نشر شبكة و كآلاته عبر كافة التراب الوطني .

وضع برنامج لتسيير الديناميكي في مجال التحصيل .

المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة و المتنوعة بمنحهم منتجات و خدمات من نشأتها مسايرة هذا التنوع و التعدد و التغيير .

التسمية التجارية بإدماج تقنية جديدة لإدارة الأعمال كالتسويق و إدخال سلسة منتجات جديدة [1]

المبحث الثاني : آليات تمويل القطاع الفلاحي

المطلب الأول : أهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1) قرض التحدي :

[1] - معلمات مقدمة من طرف البنك ، مقابلة شفوية .

تعريف قرض التحدي :

قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لأشياء المستثمرات الفلاحية الجديدة و تربيته المواشي سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة ، يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .[1]

2) **ملف قرض التحدي** :

طلب خطي للقرض .

شهادة ميلاد أصلية .

نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها .

دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمدة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية – عقد الملكية آو قرار الامتياز و الفواتير النموذجية ،- قرار الاستفادة من الدعم في حلة وجوده – رخصة البناء للمنشات المراد انجازها داخل المستثمرة .

الاعتماد الصحي بالنسبة للحظائر تربية الدواجن و المواشي المراد إنشاؤها .

رخصة مصالح الذي يحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري .

المطلب الثاني : مفهوم قرض الرفيق

تعريف قرض الرفيق :

[1] - وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع قد جاءت تطبيق لقانون التوجيه الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 .

و ذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008 و يعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاحة لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة .

و يشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى أنواعها (حبوب ، خضر ، فواكه) و نشاط تربية الدواجن و تمويل الملف بالنسبة لمربي المواشي ، و نشاطات التعاونية الفلاحية ، التجمعات ، الجمعيات ، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحيه .[1]

1) الملف المطلوب للاستفادة من قرض الرفيق :

- طلب خطي للقرض .
- شهادة ميلاد أصلية .
- شهادة إقامة .
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها .
- بطاقة أو شهادة فلاح .
- بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة .
- الفواتير النموذجية .
- بطاقة تعريفية للمشروع .
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .
- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان .

المطلب الثالث : النشاطات الممولة عن كريق قرضي " لكناك " و" لونساج " .

1) مفهوم قرضي " الكناك "و" اونساج " :

[1] - وثائق مقدمة من قبل بنك لفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

في ايطار التدابير و التحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في ك

كل من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " اونساج " و الصندوق الوطني للتامين عن البطاقة " كناك " يمول البنك في إطار هاته البرامج و إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة و تربية المواشي سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة بالدولة .

من أهم النشاطات المبرمجة في هذا السياق و التي يتم تمويلها كالتالي :

- أشغال تحضير تهيئة و حماية الأراضي .
- تطوير السقي الفلاحي .
- إنشاء ، تجهيز و عصرنة المستثمرات الفلاحية .
- تدعيم قدرات الإنتاج .
- تثمين المنتوجات الفلاحية و تربية المواشي .
- حماية و تطوير الثروة الحيوانية .
- اقتناء عوامل و وسائل الإنتاج .
- انجاز المنشات تخزين ، تحويل و تعليب المنتجات الفلاحية .
- الإنتاج الحرفي .

2) مدة القرض البنكي :

قدرت المدة من 5 سنوات إلى 8 سنوات من ضمنها مدة تأجيل 3 سنوات ، لا يسدد خلالها المستفيد لا رأس المال و لا الفائدة .

و يبدأ احتساب هذه المدة (8 سنوات) بعد حصول المعني (ة) على آخر صك بنكي لانجاز مشروعه .

ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية " كناك " و " اونساج " بدون فوائده من تسديد القرض البنكي مما يجعل مدة القرض (1)سنة .

3) الملف المطلوب للاستفادة من هذا النوع من القروض :

يتقرب المستفيد من الهيئة " اونساج " ، " كناك " بغرض إعداد الملف و إيداعه لديها و التي تقوم هي الأخرى بعرضه على لجنة انتقاء المشاريع ليتم على أثرها تحويل ملف المعني إلى البنك الذي تم اختياره

في اجتماع اللجنة و الذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة و التنمية الريفية بحكم أن مجال اختصاصه الفلاحة و التنمية الريفية .

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلتزم بدراسة الملف و منح الموافقة عليه كتابيا للمستفيد (في حالة و ورد ملف خالي من أي عيب شكلي) في مدة لا تتجاوز شهرين 02 منذ تاريخ إيداعه لدى إحدى وكالاتنا المنتشرة عبر تراب الولاية .[1]

المبحث الثالث : دراسة حالة قرض التحدي

دراسة حالة طلب قرض التحدي

سنتطرق في مبحثنا هذا غالى الوكالة المستقبلة و موضع التربص بحيث سوف نتعرف عليها بذكر لمحة عنها و هيكلها التنظيمي في هذا في مطلبنا الأول أما مطلبنا الثاني سوف نتعرف على ملف القرض .

المطلب الأول : لمحة عن الوكالة و هيكلها تنظيمي

[1] - وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

اولا : لمحة عن الوكالة

يعتبر البدر بنك تجاري صاحب اكبر شبكة بنكية في الجزائر مقارنة مع بالهيئات الأخرى ، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 59 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل أي اكبر يد عاملة مع البنوك الأخرى [1].

تعريف المديرية الجهوية للاستغلال (027) :

مجمع جهوي للاستغلال هو الهيئة الرسمية بمجموعة من الوكالات تقوم بتوجيهها آو إرسال تعليمات إليها :

- مستغانم وكالة رئيسية 866 .
- بوقيراط 874 .
- عين تادلس 872 .
- سيدي لخضر 867. ماسرى 878 .

تعريف وكالة عين تادلس (872) محل الدراسة :

هي مؤسسة مصرفية تقع في شارع مخاطرية شارف تأسست سنة 1985 ،تابعة للمديرية الجهوية لولاية مستغانم 027 مبلغ عدد عمالها 12موظف بما فيها مدير الوكالة ،وتمتاز بتمويل اغلب المشاريع في جميع القطاعات نظرا لعدم وجود منافسين في المنطقة.

الهيكل التنظيمي لوكالة عين تادلس

أ. **الهيكل التنظيمي للبنك** : إن الإدارة العامة لهذا البنك مكونة منن مجلس الإدارة يقوم تسيير الوكالات و المديريات الجهوية و من مهامها :

- مراقبة عمل مدراء الوكالة و المديريات الجهوية .
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي .
- مراقبة استعمال القروض و تحليل تقارير الوكالات .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- التكوين و التأخير لفائدة العمال .

و من أقسام البنك :

- **قسم الاستغلال التجاري** : يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن و تقديم الإحصاءات و مراقبة العمليات البنكية المالية .
- **قسم القروض (القطاع العام و الخاص)** : و هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام و الخاص و إعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض .
- **قسم المديونية القانونية** : يتكل بالقضايا التي يواجهها البنك و يراقب ملفات التبرعات ، ملفات ضمان القروض .
- **قسم المفتشية العام** : يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك و مراقبة العمال و القيام بالأعمال الإدارة العامة .[1]

ستعرض الآن الهيكل التنظيمي للبنك .

ثانيا : الهيكل التنظيمي :

1) مصلحة الزبائن :

تهتم مصلحة الزبائن في وكالة عين تادلس بكل ما يعني مشاكل الزبائن و حاجاتهم في العمليات البنكية ، و تنقسم المصلحة إلى :

- **ا) المحفظة البنكية :**
- **تعتبر المحفظة البنكية من أهم مصالح الوكالة** : و تعني بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية " النقد الملموس " و تشغل بوثائق رسمية منها الداخلية
- عمليات تخص زبائن الوكالة " و منها الخارجية " العمليات ما بين البنوك " .

و تمكن تحديد عمليات المحفظة البنكية بشكل عام كما يلي :

ب) القبض : هذه العملية تنطلق أساسا من عملية تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن في شكل شيكات مسلمة من بنوك أخرى مختلفة BNA ; BEA , BDL و هي العملية التي تقوم فيها الوكالة

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

بإرسال شيكات الزبائن المسلمة من البنوك الأخرى بغرض التخليص ، حيث تنتقل القيم المالية في النهاية من الشيكات المسلمة إلى أرصدة الزبائن في الوكالة .

ج) **عمليات التحويل** : هو انتقال الأرصدة المالية من حساب في الوكالة نفسها أو من حساب الزبون إلى حساب زبون أخر في وكالة أخرى من نفس النوع أو مختلف أنواع البنوك ، و تتم هذه العملية اعتمادا على وثيقة عملية بتكية تسمى وصلة الوكالة .

يتم التحويل بطلب من الزبون بأمر تحويل و هي وثيقة تملا من طرف الزبون و تصغي أو عندما تتحمل الوكالة فائضا أو عجزا في السيولة .

البنك المضمون الدفع ، هو عمليات بنكية تسلم يصددها بشيك بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للبنك المضمون ، و هنا من اجل إثبات للمستفيد الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد ، و الذي يتمكن وفقه للجهة المستفيدة إلى الاستحقاق .

- **الصندوق** : يعتبر الصندوق رئة أي وكالة بنكية ، نظرا لخصوصية المتمثلة أساسا في عمليات السيولة ، و يعتبر الصندوق احد أهم عناصر البنك و يعمل بالتنسيق الدائم و المستمر و المباشر مع المحفظة البنكية و البنك ، [1] بالاعتماد على العمليات و تتم العمليات كالتالي :

في حالة السحب : تتم اولا التسجيل المحاسبي الأتي للعملية ، ثم يقوم امن الصندوق بالدفع

في حالة الإيداع بحدث العكس ، حيث يقوم أمين الصندوق في الأول بحساب المبالغ المالية المواد إيداعها ، ثم بمعنى الزبون استمارة الإيداع بعد ملتها و بعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى البنك .

2) **مصلحة القرض** : تعتبر مصلحة القرض مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت ، و يهتم مصلحة القرض في وكالة عين تادلس بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض و معالجتها ، حيث ترتكز على عدة منها خاصة ما يعني بالمردودية ، و تقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح اقرض من اجل التغطية و التحصيل لحالات عدم التسديد و العجز .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

- المشاركة في إعداد جداول الإحصاءات البنكية سواء منها الشهرية أو السنوية الخاصة بالوكالة ، و هذا امن اجل الاستغلال الحسن و الأمثل لنترج السلطات داخل الهرم البنكي للوكالة .[1]

شكل رقم (01 – 02) الهيكل التنظيمي لوكالة عين تادلس :

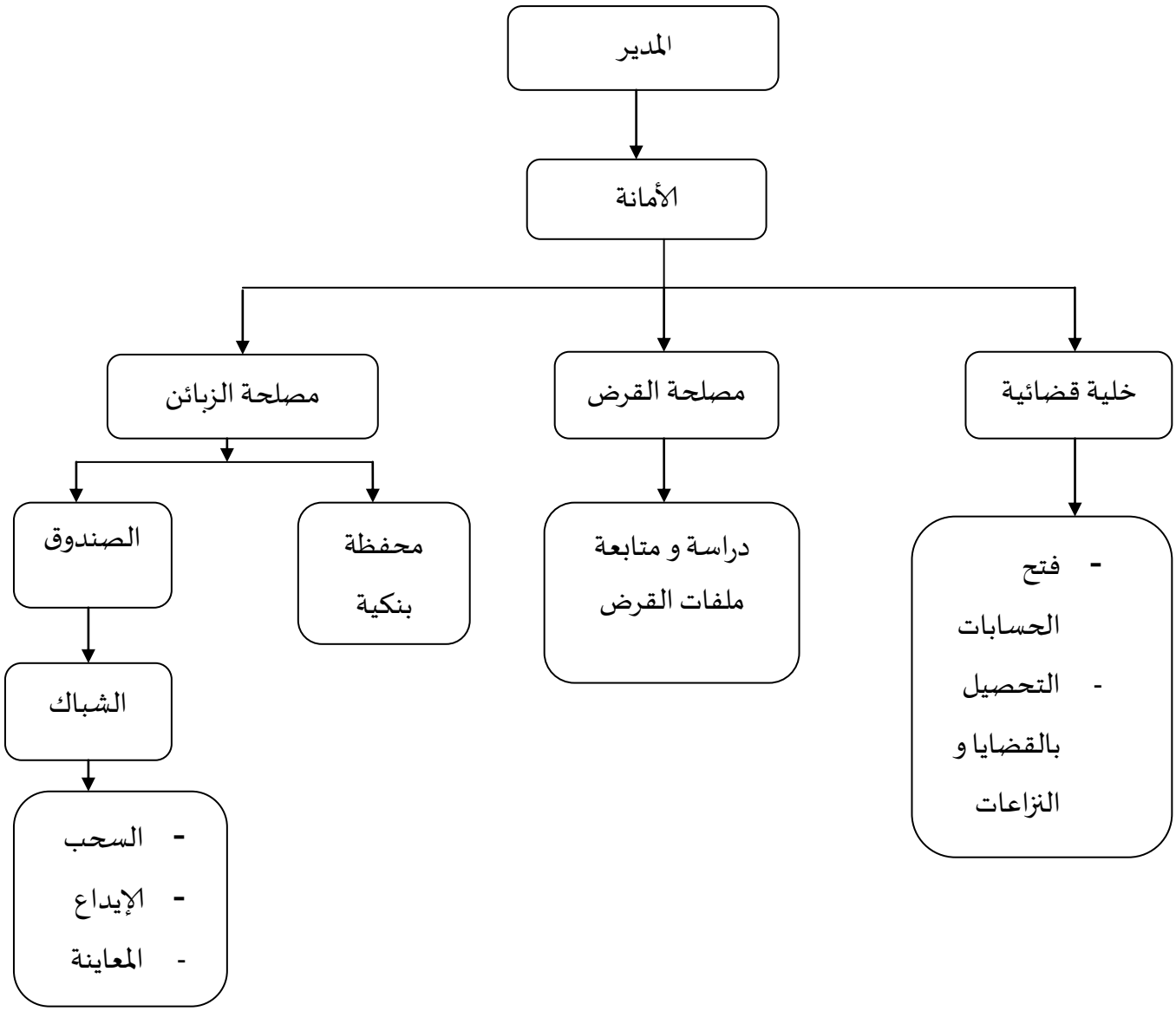

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثاني : عرض و تحليل لأهم القروض الممنوحة من طرف وكالة عين تادلس (872)

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " .

في هذا المطلب سنقوم بتقديم عام لأهم القروض التي تمنحها وكالة (872) بعين تادلس للفلاحين و ذلك من خلال إعطاء مفاهيم مبسطة حول هذه الأخيرة .

1- دراسة أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة للقطاع الفلاحي :

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يحتوي على أنواع القروض التي تقدمها وكالة (872) لعين تادلس " التحدي " ، " الرفيق " ، " اونساج " ، " كناك " و كذا عدد المشاريع الممولة من سنة 2017 إلى سنة 2019 بالنسبة لقرض التحدي ، أما القروض الأخرى فمن 1 جانفي إلى 31مارس 2019

الجدول رقم (2 – 1) يمثل أنواع القروض التي منحت من طرف الوكالة لتمويل قطاع الفلاحة و عدد المشاريع الممولة بالمبالغ (الوحدة بالدينار) و النسب المئوية .

القرض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة
التحدي	13	50397326835	26.07
الرفيق	15	144528000.00	9.84
أنساج	219	05202349.81	62.48
كناك	26	70026376.97	4.59
المجموع	273	1523604262.28	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة من خلال دراستنا التي قمنا بها :

تبين لنا أن قرض " التحدي " بلغت نسبته 26.07 % و قرض " الرفيق " وصلت نسبته إلى 9.48% ، أما قرض " أنساج " % 62.48 في حين أن قرض " الكناك " بلغت نسبته هذا الأخير 4.59 % .

و مما سبق نستنتج أن قرض " أنساج " نسبة تمويله للمشاريع اكبر نسبته تمويل القروض الأخرى ، و هذا راجع لعدة أسباب من بينها أن قروض " أنساج " تكون بدون فائدة ، و كذا نس الفوائد البنكية فيها منخفضة ، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال أو الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ... لهذا يكون في اغلب الأحيان الطلب عليها مرتفع مقارنة بالقروض الأخرى .

2- دراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب النشاط :

1. النشاطات الممولة عن طريق قرض " الرفيق " :

في هذا العنصر سنقوم بوضع عدد المشاريع التي يمولها قرض " الرفيق " للفلاحين في نشاط تربية الدواجن ، زراعة القمح من 01 جانفي إلى 31 مارس 2019 .

الجدول رقم (02 – 2) يمثل النشاطات الممولة عن طريق قرض " الرفيق " بمبالغ (الوحدة بالدينار) و نسبتها المئوية .

النشاطات	عدد المشاريع ممولة	المبالغ	النسبة المئوية
تربية دواجن	03	109000000.00	75.41
زراعة بطاطا	04	20744000.00	14.35
زراعة قمح	08	14784000.00	10.22
مجموع	15	144528000.00	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (ملحق رقم 1) .

من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات قرض " الرفيق " تبين لنا أن نشاط تربية الدواجن قدرت نسبته 75.41 % أما التي يمولها نشاط " زراعة البطاطا " بلغت نسبته 14.35% في حين أن نشاط " زراعة القمح " كان 10.22% .

مما سبق نستنتج أن قرض " الرفيق " منح نسبته تمويل اكبر لنشاط تربية الدواجن مقارنة بالنشاطات الأخرى و هذا راجع لعدة أسباب منها إن هذا الأخير مصدر للغذاء ، و أكثر استهلاكا هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وقت التسويق مما يمر على المربي بأرباح كبيرة ، و بالتالي هذا يؤدي بالفلاحين للاستثمار في هذا النشاط بكثرة .

2. النشاطات الممولة عن طريق " قرض التحدي "

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي تمولها قرض التحدي للفلاحين في نشاط التشجير ، تربية الأبقار ، زراعة البطاطا ، غرف تبريد تربية الدواجن من سنة 2018 إلى غاية 31 مارس 2019 .

الجدول رقم (2 – 3) يمثل النشاطات الممولة عن طريق " قرض التحدي " بمبالغها (الوحدة بالدينار) و نسبتها المئوية .

النشاطات	عدد مشاريع ممولة	المبالغ	النسبة
تشجير	01	25587247.00	%06.43
تربية أبقار	01	12000000.00	03.02%
زراعة بطاطا	02	11340000.00	%02.85
غرف تبريد	07	263710324.50	66.37%
حبوب	01	6040000.00	%01.52
تربية دواجن	01	78649264.00	19.79%
المجموع	13	397326835.50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (محلف رقم 2-3)

من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها " قرض التحدي " تبين لنا أن نشاط التشجير و بلغت نسبته 06.43% أما نشاط تربية الأبقار قدرت نسبته 03.02 % و زراعة البطاطا كانت 02.85% ، في تحسين أن غرف التبريد بلغت حولي 66.37 % و نشاط الحبوب ، و تربية الدواجن ، بلغت على التوالي 01.52 % ، 19.79% .

مما سبق نستخلص أن " قرض التحدي " منح نسبته تمويل اكبر لمشروع " غرف التبريد " مقارنة بالنشاطات الأخرى ، منها منتجات زراعية (بطاطا ، بقوليات ، فواكه ...) و بالتالي غرف التبريد تعد عنصر ضروري لهذه المنتجات عند الفلاحين ، و هذا من اجل الحفاظ عليها من التلف بهدف التقليل من الخسائر المادية ، لذلك يكون الطلب متزايد للاستثمار في هذا المشروع .

- **النشاطات الممولة عن طريق " قرض أنساج " و " كناك " :**

3. **النشاطات الممولة عن طريق " قرض أنساج " :** في هذا العنصر سنقوم بوضع عدد المشاريع التي يمولها " قرض أنساج " في نشاط الغناء الفلاحي ، زراعة البطاطا ، تربية الأبقار ، تربية المواشي .

الجدول رقم (2-4) يبين النشاطات الممولة عن طريق " قرض أنساج " (الوحدة بالدينار) و نسبتها المئوية .

النشاطات	عدد المشاريع	المبالغ	النسبة
العتاد الفلاحي	175	794936094.77	%83.50
زراعية البطاطا	19	93546609.32	09.82%
تربية ابقار	13	44775252.51	04.70%
تربية المواشي	12	18.765093.21	%01.79
المجموع	216	952023049.81	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (ملحق 04) .

من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها " قرض أنساج " تبين لنا أن نشاط العتاد الفلاحي قدرت نسبة تمويله 83.5% ، أما نشاط الزراعة البطاطا بلغت نسبته 09.82% في حين أن نشاط تربية الأبقار ، و تربية المواشي ، قدرت على التوالي ب 04.70 و 01.79 .

مما سبق نستنتج أن " قرض أنساج " منح تمويل اكبر نشاط العتاد الفلاحي ، مقارنة بالنشاطات الأخرى و ذلك لان هذا الأخير أصبح في وقتنا الحالي ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها ، و أصبح أكثر استعمالا في القطاع الفلاحي ، بدلا من اليد العاملة و هذا لما يوفره من جهد و وقت ، و بالتالي هذا يؤدي إلى الطلب المتزايد على هذه المعدات لدى البنوك .

4. **النشاطات الممولة عن طريق " قرض كناك " :** في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول بوضع عدد المشاريع الممولة التي يمولها قرض أنساج للفلاحين في نشاط العتاد الفلاحي ، زراعة البطاطا ، تربية أبقار ، تربية المواشي ، البيوت البلاستيكية .[1]

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

جدول رقم (02 – 5) : يبين نشاطات الممولة عن طريق " قرض كناك " بمبالغها (الوحدة بالدينار) و نسبها المئوية .

نشاطات	عدد مشاريع ممولة	مبالغ	النسبة
العتاد الفلاحي	03	10783561.97	%15.39
زراعة البطاطا	09	29305544.48	41.84%
بيوت بلاستيكية	05	12280252.06	%17.53
تربية أبقار	02	5847656.01	08.35%
تربية المواشي	07	11809362.45	%16.86
مجموع	26	70026376.97	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (ملحق 05) .

من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها " قرض نماك " لاحظنا أن نشاط العتاد الفلاحي قدرت نسبة ب 15.39 % أما زراعة البطاطا وصلت إلى ما يعادل 41.84% ، و نشاط البيوت البلاستيكية ، كان 17.53% ، في حين نشاط " تربية الأبقار " و " تربية المواشي " بلغت على التوالي 8.53 % و 16.86% .

مما سبق توصلنا إلي أن " قرض الكناك " منح نسبة تمويل اكبر نشاط زراعة البطاطا مقارنة بالنشاطات الأخرى و هذا يعود إلى كثرة المساحات الزراعية و شاعتها و باعتبار أن الولاية من أكثر الولايات إنتاجا للبطاطا .

المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدعم للمستمرات الفلاحية عن طريق منح قروض بتقسيم منها كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين .

اولا : تقديم ملف قرض التحدي : [1]

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي يقوم من خلال تمويل المشاريع طويلة و متوسطة المدى .

1) تعريف قرض التحدي :

هو قرض موجه للاستمارات المدعومة جزئيا ، يمنح من اجل خلق مستمرات فلاحية و حيوانية و المزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستعملة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة ، و قد يكون طويل أو قصير الأجل .

2) الفئات المستهدفة من القرض :

- الأشخاص الطبيعي أو المعنويين ، مرفقين يسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المحولة لها من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستقلة و أصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة .
- المزارعين و مربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا .
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو تحويل أو توزيع المتوجات الفلاحية [1] .

3) المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي :

أ. فيما يتعلق بأشغال التهيئة و حماية الأراضي :

- الصرف و التطهير .
- أشغال التوجيه و إزالة الحجارة .
- وضع مصدات الرياح .
- التعديل .
- أشغال التسوية و تهيئة الأراضي .
- فتح الأراضي الفلاحية .
- جلب الطاقة الكهربائية .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- **عمليات تطوير السقي الفلاحي :** تجنيد معدات الري و تهيئة و انجاز الآبار الجديدة .
- استقطاعات التلال ، العثور على مصادر المياه ، تحويل الماء ، الحفر و الآبار .
- انجاز أحواض تخزين المياه .
- تجهيز مضخات المياه .
- إنشاء شبكات توزيع المياه .

ب. وسائل الإنتاج و اكتساب المؤهلات :

- الحصول على المواد الأولية " بدور " ، نباتات ، أسمدة و منتجات فيزيوتقنية .
- الإنتاج الحيواني ، منتوجات صيدلانية ، أشغال التهيئة ، إعادة تأهيل الهيئات الموجه لتعدية الماشية
- قلع النباتات التي عمرت طويلا .
- عمليات تطعيم النباتات
- اقتناء العتاد الفلاحي .
- اقتناء وسائل النقل الخاصة .
- اقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي .[1]

ج. انجاز منشات التخزين ، التحويل ، التعبئة . التغليف و التقديم .

- انجاز و تجديد الصناعات التحويلية و المنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع .
- انجاز منشات التخزين المنتوجات الفلاحية .
- بناء أو تهيئة المنشات الخاصة بمنتوجات التعبئة و التغليف لاستعمالها في المجال فلاحي و الصناعات الغذائية .

4) محتوى ملف القرض :

- طلب خطي من طرف الزبون .
- فاتورة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة أداء المستحقات .
- مستخرج طبيعي .
- نسخة من السجل التجاري .

[1] - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

- شهادة الخبرة الميدانية .
- عقد التامين متعدد الأخطار المهنية .
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض .

5) ميزات القرض التحدي :

أ. قيمة قرض التحدي :

- قرض متوسط المدى : من 1000.00 دج إلى 100.000.000 دج .
- قرض طويل الآجل : من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج .

ب. مدى التأجيل :

- قرض متوسط المدى : من سنة إلى سنتين .
- قرض طويل المدى : من سنة إلى 5 سنوات .

ج. مدى القرض :

القرض متوسط المدى : من 3 سنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين .

القرض طويل المدى : من 8 إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى 5 سنوات .

د. أجال الاستعمال:

القرض متوسط المدى : من 6 سنوات إلى 12 شهرا بأقصى حد ابتدءا من استلام القرض .

القرض طويل المدى : من 6 إلى 24 شهر كلحد أقصى ابتدءا من استلام القرض .

هـ. المساهمة الشخصية :

- على الأقل % 10 من قيمة المشروع بمساحة اقل أو تساوي 10 هكتارات .
- على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات .[1]

و. نسبة الامتيازات (نسبة الفوائد)

- **القرض المتوسط مدى :** 25.5 % امتيازات على عاتق الزبون .

0 % للسنوات الخمس الأولى .

[1] - وثائق مقدمة من طرف وكالة بدر بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

1% للسنوات السادسة و السابعة .

3% للسنوات الثامنة و التاسعة .

ابتدءا من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة .

ز. الضمانات والاحتياطات :

رهن قانوني للأملاك الحقيقية و العقارية الناتجة عن التنازل و الالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستمرة الفلاحية المتعلقة بالملكية الخاصة .

عربون متضامن للشركات المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

ثانيا : دراسة طلب قرض التحدي .

السيد " س ، ج " تقدم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من اجل طلب قرض يهدف الحصول على آلة حصاد ولواحقها و 09 بيوت بلاستيكية .

1. معلومات عن طالب القرض :

- الطبعة القانونية : شخص طبيعي
- طبعة الاستثمار : جديد

2. تقديم المشروع

بعد الدراسة بهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية :

يتعلق الأمر بالسيد " س ، ج " البالغ من العمر 50 سنة و الذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " من اجل الحصول على آلة الحصاد و 09 بيوت بلاستيكية في إطار قرض تحدي .

موقع المشروع : هو دوار أولاد ميسوم بلدية واد الخير ، تكلفة المشروع قدرت ب : 5935410 دج

ملف القرض :

1. طلب القرض
2. الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع (عند مكتب الدراسات معتمد لدى وكالة الفلاحة) .
3. الفاتورة الكلية للبيوت البلاستكية و آلة الحصاد الفلاحية و لواحقها .
4. شهادة المصادقة على المشروع من المصادر الفلاحية .
5. دفتر الشروط (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة للاستغلال المستثمرة لمدة معينة وفق شروط معينة) .
6. عقد الامتياز (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة لاستغلال المستثمرة لمدة معينة و وفق شروط معينة.
7. شهادة التأهيل بالنسبة للمستثمر الفلاحي هي بطاقة الفلاح .
8. شهادة صيانة مصفاة مستخرجة من مديرية الضرائب .[1]
9. رخصة السياقة (للاستغلال آلة الحصاد الممولة .
10. شهادة عدم المديونية من البنك الوطني الجزائري و صندوق الوطني للتعاون الفلاحي .
11. يطلع المستثمر على ملفه عند مصلحة المكلفين بالزبائن قسم مؤسساتية .
12. تحديد محضر المعاينة لمكان الاستغلال و دراسة الملف (رفض أو قبول) إذا كان نوع الملف يدرس على مستوى الوكالة .

- **مخطط التمويل :**
- قيمة المساهمة الشخصية 10 % من المشروع قدرت ب 593541 دج .
- قيمة قرض التحدي 90 % كم المشروع قدرت ب 5341369 دج .
- تبلغ قيمة البيوت البلاستيكية 3123 دج .
- مبلغ آلة الحصاد و لواحقها ب 2612610 دج.

نوع الضمان : رهن حق الامتياز الممنوح من طرف الدولة + رهن العتاد الممول من المشروع .[2]

خلاصة الفصل :

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ." بدر " .
[2] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر ".

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تخضع لنظام البنوك و يقع تحت وصاية وزارة المالية ، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي ، و من أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه تمتلك ابرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة و من جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها و التي يرمي من خلالها التي تحقيق الأهداف المسطرة لها مسبقا .

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الأرباح و الاستهلاك و الشغل و غيرها ، كما يساعد على تنفيذ المخططات و البرامج المقررة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة لاسيما ما يتعلق برقع إنتاجها كما و كيفا ، التي تندرج ضمن التنمية ، و منح القروض يتطلب توفير سياسة افتراضية و إتباع معايير و إجراءات تكون فعالة و ناجحة .

الخاتمة :

حاولنا خلال هذا البحث إبراز أهمية القطاع الزراعي في إنعاش الاقتصاد الوطني ، و إيضاح المشاكل التي تعاني منها ، و التطرق إلى آليات التمويل هذا القطاع التي تعد من اصحب المشاكل التي يواجهها ، حيث يهدف التمويل بتقديم عدة مما معدات للفلاحين من طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك من اجل مواكبته التطورات الحاصلة في العالم الخارجي و تحقيق الأمن الغذائي ، إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقرار ايجابيا و لهذا الغدة أسباب من أهمها سوء التسيير و الإستراتيجية الدائمة لهذا القطاع .

اختيار الفرضيات البحث :

تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لان نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق اكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المتهجية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة و الأغراض من استخدامها و فترات تسديدها يؤدي إلى عدم تشابه الضمانات المقدمة لان تقديم قرض طويل الآجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ، شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة .
- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات و البرامج التي تعمل على مساعدة و تنمية القطاع الفلاحي ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .
- مازالت الجزائر تعاني من الأمن الغذائي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .
- للبنوك تساهم البنوك التجارية بالدرجة الأولى في تمويل القطاع فلاحي و دعم الفلاحين من اجل زيادة الإنتاجية .

نتائج البحث :

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمكن ذكرها فيما يلي :

- يمثل التمويل احد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي ، حيث يعد التمويل الفلاحي و التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي .
- تكمن أهمية التمويل في بعث الاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحين تجاه الاستثمار الفلاحي و إضافة الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج .
- عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي و النظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة .
- للبنوك التجارية دور مهم و فعال في تمويل القطاع الفلاحي لدعمها للفلاح ماديا و ماليا و معنويا من اجل تحسين الإنتاجية و المردودية .

التوصيات والاقتراحات :

بناء على هذه النتائج ، فان التوصيات البحث تتمثل فيما يلي :

- إقامة برامج و مراكز توعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي .
- الاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة و المرئية لتحسين المنتوج الفلاحي .
- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي .
- توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية و الفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك و الهيئات الداعمة للقطاع و إعطائهم الأولوية في ذلك ، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة و عدم إهمال هذه الملفات .
- حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي و ذلك من خلال الحد من الانتقاض العمدي الذي يقوم به الإنسان و الدولة من بناءات على الأراضي الصالحة للزراعة .
- زيادة تفعيل آليات و برامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة ، و خلق آليات و هيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة ، و ذلك من اجل زيادة حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني ، و بالتالي زيادة فعالياتها و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

- الاهتمام بالتربة و إقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة .
- التخفيف من تكاليف و إجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي و ذلك من اجل تسريع و تسهيل معاملات الحصول على القروض الزراعية .
- و نرجو من الله عز وجل أن تكون قد وفقتنا في انجاز هذا البحث على العرف المتفق عليه و وفقا للقواعد منهجية البحث العلمي ، و الله ولي التوفيق .

الكتب:

أحمد هني، اقتصاديات الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1991.

أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2005.

توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.

جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية، دار الجامعية، الإسكندرية،2006.

حسين عطاء غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ،2005.

حمزة محمود الزبيدي ،إدارة الائتمان المصرفي، دار النشر والطباعة ، الأردن،2002.

رابح خويني، رقية حساني، للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

طارق الحاج، مبادئ التمويل ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2010.

عبد الرحمان دعابله ، عبد الفتاح السيد سعد النعماني ، التمويل الإداري ، دار المريخ ،السعودية، الجزء الثاني،1992.

عجة الجلالي ، أزمة العقار الفلاحي، مقترحات تسويتها من تأمين الملك الخاص إلى خوصصة القطاع العام ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر،2010.

عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، دار الزهوان للنشر، عمان ، الأردن،1997.

علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء ، ليبيا ،2005.

مبارك لسلوس، تسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية،2012.

محمد الخليل الحمراوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الناشر،منشئة المعارف ، الإسكندرية، الطبعة الثانية ،2000.

محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية ، دار الجامعية، الإسكندرية ،2002.

مصطفى رشدي شيخة، دور النظام في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية، واقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، 2004-2005.

مولاي حسين ، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي.

هيثم صاحب عجام/ علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي،دار للنشر والتوزيع ،الأردن ،2002.

هيثم محمد الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والطباعة والنشر، عمان، 2002.

الياس عقار ، التمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2008-2009.

الأطروحات والرسائل:

إيمان الجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي صناعي السوري نموذجا مقدمة لنيل شهادة درجة الماجستير، اختصاص المحاسبة، جامعة تشرين السورية، كلية العلوم الاقتصادية والمحاسبية،2006-2007.

إيمان معوش وبورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة تمويل المشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك جامعة البويرة ، الجزائر دفعة 2013.

حسينة حوحو ، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية وإنعكاساتها على البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2002-2003.

رابح الزبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العوم الاقتصادية تخصص علوم المالية ، جامعة الجزائر.

سالم مقشيش ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية(دراسة حالة للوكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود) مذكرة ليسانس في العلوم التجارية تخصص علوم المالية، جامعة ورقلة دفعة 2013.

سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) ولاية قسنطينة مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة مستوري قسنطينة،2005-2006.

محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على وضع المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2006-2007.

محمد غردي، القطاع الزراعي في الجزائر وإمكانية الدعم والاستثمار في ظل الانقسام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة الدكتوراه غير منشورة في علو م الاقتصادية ، الجزائر 2012.

المجلات :

الامتيازات ممنوحة للقطاع الفلاحي في إطار قانون الاستثمار،عدد71،سنة2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزرة الفلاحة والتنمية الريفية ، مخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية عن طريق حق الامتياز ،1988.

المراسيم والتقارير:

صندوق النقد العربي،2015، التقرير العربي الموحد.

المرسوم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بنشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية ،16 مارس 1982.

ملخص :يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الناتج الزراعي ، هي امة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى من الأمن الغذائي

حيت قامت الحكومي الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهدا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقية وتنمية والتقليل من مشاكل القطاع من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية التي تعمل على دعم مساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من اجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

نحاول في الجانب التطبيقي من البحت معرفة مدى أهمية سياسة التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين وحل مشاكلهم المادية التي تعرقلهم في الإنتاج واعتبار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية لتطبيق هده السياسة.

الكلمات المفتاحية : قرض استثماري ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

SOMMAIRE :Le secteur agricole est le nerf le plus sensible des économies du monde: le pays qui veille à ce que sa population puisse vivre de manière décente en maximisant sa production agricole est une nation digne de respect, car elle découle de l'attention de la population et de la nécessité de parvenir à un niveau de sécurité alimentaire.

Le gouvernement algérien a mis en place de nombreuses structures et programmes de soutien à ce secteur, qui visent à promouvoir, développer et réduire ses problèmes, notamment le Plan national de développement agricole, qui vise à soutenir les agriculteurs et à leur fournir les fonds nécessaires pour atteindre les objectifs souhaités.

Sur le plan pratique, nous essayons de comprendre l'importance de la politique de financement de la Banque de développement agricole et rural pour les agriculteurs, de résoudre leurs problèmes matériels qui entravent la production et considérons le plan national de développement agricole comme un mécanisme de mise en œuvre de cette politique.

Mots-clés: Prêt à l'investissement, Plan national de développement agricole, Banque de développement agricole et rural.